الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مولاي طاهر – سعيدة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات الإستثمار وأثرها على مسار التنمية في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة و تنمية

إعداد الطالب :
بوسيف يحي

إشراف الأستاذ :
أ- حمادو دحمان

لجنة المناقشة

أ.بن عيسى أحمد ..... رئيسا

أ حمادو دحمان ..... مشرفا ومقررا

أ.بن خدة سفيان .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية **2014-2015**م/الموافق ل**1435-1436**هـ

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا إلى

من شجعتني على مواصلة الدراسة ولم تبخل علي يوما بشيء

إلى من الجنة تحت أقدمها

أمي

و إلى سبب وجودي في الحياة أبي

أقول لهم :أنتم وهبتموني الحياة و الأمل و النشأة على

شغف الاطلاع و المعرفة و إلى إخوتي وأسرتي جميعا

وكل من يعرفني

و إلى كل من علمني حرفا

كلمة شكر و تقدير

لا يسعنا إلا أن نقف وقفة شكر و إمتنان

لرسل الفكر و العلم و المعرفة

من غرسوا فينا حب العلم و العطاء و حصدوا منا التقدير و الوفاء و الاحترام

أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علينا بتقديم ما لديهم من علم و خبرة

و نخص بذكر من أحيا فينا روح العمل و الجد فكانا خير مرشد لنا

الأستاذ حمادو دحمان التي تفضل بالإشراف على هذا البحث

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم لنا في

إتمام هذا العمل و الذين قدموا لنا النصح

و إلى أعضاء لجنة المناقشة و إلى كل عمال جامعة د مولاي الطاهر بسعيدة.

مقدمة

مقدمة

اعتمدت الجزائر بعد استقلالها النظام الاشتراكي كخيار سياسي و اقتصادي بغية تشييد اقتصاد وطني متكامل و مستقل تحت تسيير مركزي يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية الشاملة ، إلا أن هذا الاقتصاد شهد عدة أزمات حالت دون تحقيق المخطط له و برزت عيوب هذا الاقتصاد بصفة جلية عن الصدمة البترولية التي شهدها العلم سنة 1986 و التي انهارت فيها أسعار البترول في الأسواق العلمية و باعتبار هذه الأخيرة المصدر الأساسي و إن لم نقل الكلي للدخل الوطني حدثت تقلبات و اختلالات عطلت المسار الكلي للاقتصاد الوطني لعدم وجود تنوع أو تعدد في مصادر الدخل الوطني ، و يرجع ذلك كله إلى السياسة المتبعة التي كانت الدولة تحتكر فيها جميع قطاعات النشاط الاقتصادي و سدت الطريق تمام كل الخواص المحليين والأجانب.

و بعد توالي النكبات و تغير المحيط الاقتصادي الدولي وجدت الجزائر نفسها كباقي دول العالم الثالث أمام واقع لا مفر منه يوجب عليها إعادة حساباتها فيما يخص إدارتها للحياة الاقتصادية وبعد اخذ و رد اتخذت القرار الحاسم المتمثل في تغيير النهج الاشتراكي بعد حقبة زمنية تزيد على أربع عقود إلى نهج رأسمالي لا يزل إلى يومنا هذا في طور الإعداد.

و إذا كان الحال كذلك فان كل من يتابع بعمق هذا التحول في السياسة الاقتصادية يتضح له اجتهاد الدولة في إدخال إصلاحات اقتصادية جذرية على هياكل الاقتصاد الجزائري لتهيئة الجو أمام كل من يرغب في ممارسة أي نشاط اقتصادي سواء كانوا محليين أو أجانب بغية جلب عدد اكبر من الاستثمارات و خاصة الأجنبية منها باعتبارها القاطرة التي تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأفضل .

و لقد أفردنا في هذه المذكرة الحديث عن الاستثمار في الجزائر و دوره في التنمية كونه حديث الساعة و الشغل الشاغل للسلطات العليا و بناءا على ما سبق ذكره تتبلور الإشكاليات التالية :

ما هي أهم مظاهر تأثير الاستثمار الوطني و الأجنبي على مسار التنمية في الجزائر ؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالاستثمار و ما هي أنوعه ؟
- ماذا نعني بالتنمية و ما هي أنواعها ؟

- هل نجحت الجزائر في رفع من مستوى التنمية من خلال الاستثمار ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية :

- "الاستثمار هو تخصيص جزء من القوى العاملة ووسائل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة للقيام بنشاط يؤدي إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية
- التنمية عملية معقدة و شاملة تضم جوانب اقتصادية و سياسية و اجتماعية وحتى ثقافية دون اهمات الجوانب النفسية و البيولوجية ليتسنى فهم سلوك الانسان بالدرجة الاولى.و الدوافع التي تربط الافراد وما يقوم بينهما من علاقات.

منهجية البحث:

اعتمدنا على المنهج التاريخي و ذالك من خلال سرد مراحل تطور قانون الاستثمار في الجزائر و المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات و البيانات .

صعوبات البحث :

لقد واجهتنا صعوبات في إعداد البحث نذكر منها :

قلة المرجع المتخصصة في موضوع الاستثمار على مستوى الكلية ، و لا توجد الكثير من الدراسات التي تناولت الاستثمار من الجانب السياسي إنما اقتصاديا ، إن لم نقل أنها شبه منعدمة باستثناء بعض الأدبيات المكتوبة باللغة الفرنسية مما أدى إلى اعتمادنا على بعض المذكرات و القوانيين والمواقع الالكترونية و كتاب " قانون الاستثمار في الجزائر " للأستاذ عليوش قربوع كمال.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في العدد الكبير من الباحثين و علماء السياسة المهتمين بالاستثمار في الجزائر و معرفة أهم العوامل المؤثرة في عملية الارتقاء بالتنمية.

مبررات اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع :

- موضوع الدراسة يندرج في إطار التخصص فموضوع الاستثمار يعتبر من أهم المواضيع التي تصب في النظام السياسي و السياسات عامة و التنمية.

- رغبة شخصية في دراسة الاستثمار الذي هو حديث الساعة في ظل انخفاض سعر البترول.

- التعرف على أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

- أهم التحولات التي عرفتها الجزائر في مجال تطور قانون الاستثمار منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

و للإجابة على الإشكالية سنقسم بحثنا إلى فصلين , الفصل الأول الذي سنستخدم فيه الإطار النظري لمفهوم الاستثمار و التنمية , **سنتطرق في المبحث الأول للإطار النظري للاستثمار و في المبحث الثاني سنتحدث عن الإطار النظري للتنمية , أما الفصل الثاني سنتطرق عن مظاهر تأثير الاستثمار في مجال التنمية في الجزائر .** سنتطرق في **المبحث الأول** إلى المناخ الاستثماري , **أما في المبحث الثاني سنتحدث عن دور الاستثمار الأجنبي في التنمية ونختم بحثنا في المبحث الثالث: بتقييم الاستثمار الأجنبي في الجزائر.**

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الإستثمار والتنمية

الفصل الأول:الإطار النظري لمفهوم الاستثمار و التنمية.

يرتبط نمو وتطور اقتصاد بلد ما ارتباطا وثيقا بمدى تدفق الأفكار الاستثمارية وكذلك إنجاز المشاريع واستقلالها بصورة جيدة ، إذ أنها تمثل الخلية الأساسية إن لم نقل أنها لب اقتصاد الدول ،فهي تحرك عجلة التطور بالدعم الذي تقدمه ، وتعمل على رفع المنافسة سواء كانت داخلية أو خارجية ،وترتقي بالنمو الاقتصادي سواء داخليا أو خارجيا .

المبحث الأول:الإطار النظري لمفهوم الاستثمار.

مما لاشك فيه فإن الاستثمار يشكل العمود الفقري لنمو جميع الاقتصاديات , وقد حاولت الجزائر تطوير وتنظيم الاستثمار من خلال إصدار العديد من الأطر التشريعية , وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تطور قوانين الاستثمار عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول : تعريف الاستثمار و أنواعه :

رغم أن كل دول العالم الثالث لجأت بعد استقلالها إلى الاستثمارات الأجنبية إلا أن البعض منها كان متفتحا على رؤوس الاموال الأجنبية و البعض الاخر رفض ذلك ولجأ إلى نمط تنموي يرتكز على القدرات الداخلية و هي الدول المنغلقة على الاستثمارات الأجنبية إذا للاستثمارات صلة وثيقة بمسألة التنمية .

الفرع الأول : تعريف الاستثمار:

لقد اختلف الباحثون الاقتصاديون في تعريف الاستثمار و هذا حسب أسس و ضوابط اقتصادية متعارف عليها، و من بين هذه التعاريف ما يلي:

* "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها" .[1]

* " هو جزء من الدخل يخصص بغية الحصول على عناصر الإنتاج الطبيعية خاصة الأصول الطويلة الأجل بقصد زيادة أو تحسين الطاقات الإنتاجية للمؤسسات."

[1] فاروق سحنون،قياس أثر بعض المؤشرات الكمية على الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة حالة الجزائر ،مدكرة الماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ،2010 ،ص 18.

" هو القدرة على الإنتاج و إشباع الحاجات، و هو يعتبر جزء من رأسمال المستعمل في مشروع معين مدروس بصفة دقيقة و جيدة، و له أهداف على المدى الطويل و المتوسط تتمثل في الحصول على مردودية فعالة".

*" هو تخصيص جزء من القوى العاملة ووسائل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة للقيام بنشاط يؤدي إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية".

- **حسب قانون قيتون (GUITTON):**

الاستثمار هو تنمية تجهيزات و وسائل الطاقات، أن نستثمر معناه أن نحسن المستقبل مع قبول التضحية، هكذا يمكن أخذ الاستثمار على أنه الحكم بين الحاضر والمستقبل. الاستثمار هو قبول التضحية بجزء من الاستهلاك الآني.[1]

(الأكيد) في سبيل الحصول على خدمة و ربح مستقبلي (غير أكيد) يفوق قيمة الجزء المتخلي عنه في الحاضر.

- **حسب بيير كونسو (Pierre conso):**

قرار الاستثمار يتميز بالية مالية تتدخل على فترات متتالية بعد فحصها نستطيع تحليل مختلف المعالم التي تعرف عملية الاستثمار.

حسب بيار درنا (Pieerederrna): الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها تتحصل على أرباح.

- **حسب بيار ماس pierre masse :** الاستثمار يشير في نفس الوقت إلى عملية في حد ذاتها و نتيجة لهذه العملية فالاستثمار هو تلك الأموال التي تقبل المؤسسة دفعها حاليا مقابل أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال.[2]
- **حسب كينز:** الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو التداول.
- **حسب عبد العزيز فهمي هيكل:** الاستثمار هو استخدام الأموال الحاضرة لتوليد المستقبل.

[1] دريد كمال أل شبيب،الاستثمار و التحليل الاستثماري،الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،طبعة،2009 ص15.

[2] خالد وهيبي الراوي،الاستثمار (مفاهيم- تحليل- إستراتيجية)الاردن: دارالميسرة للنشروالتوزيع والصناعة،الطبعة الاولى،1999ً،ص22.

- **حسب محمد سيد بوعيبوش:** تمثل الاستثمارات مجموع العوامل اللازمة للاستغلال في المؤسسة[1]

الفرع الثاني : أنواع الاستثمار و تقسيماته.

1- **أنواع الاستثمار:** هناك نوعان من الاستثمار و هما:

أ-الاستثمار العمومي:

هو كل استثمار مسير من طرف الدولة كشخص معنوي أو أحد فروعها بحيث يهدف إلى دفع قوى الإنتاج و تلبية رغبات المستهلكين، و من الملاحظ أن حجمه يزداد في الدول التي اعتنقت النظام الاشتراكي الذي كرس مبدأ التأميم و المصادرة و نزع الملكية للمنفعة العامة.

ب-الاستثمار الخاص:

هو الذي يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة و عامة و يقوم به سواء شخص معنوي أو طبيعي

و الغرض منه تحقيق أكبر ربح ممكن، و هو متعلق بدرجة توفير الأشخاص للأموال عن طريق رفع القدرة الشرائية للمواطن ولا يتحقق هذا إلا إذا كان الاقتصاد الوطني في صحة جيدة و هو نوعان:

- **استثمار خاص وطني:**

هو الاستثمار الذي ينجزه الأشخاص الذين يحملون نفس الجنسية للدولة التي يقوم بها المشروع.

- **استثمار خاص أجنبي:**

يعرف من خلاله جنسية المستثمر فالشخص الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقوم بها الاستثمار[2]

2- **تقسيمات الاستثمار:** تنقسم الاستثمارات إلى قسمين وهما: الاستثمارات المنتجة و الاستثمارات غير المنتجة.

أ- **الاستثمارات المنتجة:** و هي التي تهدف إلى الرفع مما ينتجه العامل أو الآلة و تخفيض ب-التكاليف و بالتالي تصبح المخاطرة قليلة و هي أنواع:

[1] حديد فاطمة،واقع وافاق الاستثمار الاجنبي في الجزائر،مذكرة التخرج لنيل، شهادة الماجستير في العلوم التجارية،جامعة سعيدة، ص03.

[2] عليوش قربوع كمال،قانون الاستثمارات في الجزائر،عنابة : ديوان المطبوعات الجامعية،دون ذكر الطبعة،السنة،1999،ص4.

- **استثمارات توسعية:** هي استثمارات ذات نسبة كبيرة من المخاطر لأن المؤسسة تسعى إلى زيادة وسائل الإنتاج و التوزيع وزيادة الطلب في السوق و تظهر مردوديتها من خلال رد فعل المؤسسات المنافسة.
- **استثمارات الإبداع:** تكثر فيها المخاطر لظهور منتوج جديد في السوق و تتعلق مردوديتها بنسبة قبوله من طرف المستهلك.
- **استثمارات التجديد:** و هي استثمارات ذات نسبة قليلة من المخاطر لأنه فيها استبدال أوتجديد المعدات القديمة بأخرى جديدة أو صيانتها.
- **استثمارات إنشائية:** تكون بتحسين تقني و تكنولوجي للمستوى الإنتاجي للمؤسسة بإدخال آلات جديدة أكثر تطورا و حداثة.[1]

ت-**الاستثمارات الغير منتجة:** و هي لا تخص مباشرة القدرة الإنتاجية إنما تظهر نتائجها بعد فترة طويلة، و من هذه الاستثمارات نجد:

- **الاستثمار المالي:** مثل الاقتراض، شراء و بيع السندات و الأسهم المالية أو التوظيف المالي.
- **الاستثمارات ألإستراتيجية:** هي استثمارات ليست لها مردودية و إنما تتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة على المدى البعيد لأنها تخضع لبرامج مسطرة على المدى البعيد من قبل المؤسسة.
- **الاستثمارات الاجتماعية:** هي تلك التي لا يمكن لأي مجتمع التخلي عنها رغم ما تتطلبه من تكاليف لأنها تخصص لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع كالمدارس و الجامعات والمستشفيات.[2]
- **الاستثمارات القاعدية:** و هي تساهم بشكل غير مباشر لتسهيل العملية الإنتاجية و تنمية النشاط الاقتصادي كتعبيد الطرق، السكك الحديدية، المطارات.....الخ.

كما يوجد تصنيف آخر للاستثمارات و هي:

- الاستثمار في المخزون: يضع خبراء الاستثمار هذا النوع من أنواع الاستثمار الأسرع تضجرا و الواقع أن التوسع في المخزون السلعي ينفرد بوضع خاص إذ لا يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة و إنما الغرض الرئيسي منه هو تكوين مخزون سلعي في كل من المنشآت التجارية أو الصناعية إذ أن تكوين هذا المخزون يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية و استمرارها دون تعطل بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف انتظار لورودها.

[1] حديدفاطمة، واقع و افاق الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق،ص5.
[2] نفس المرجع،ص7.

- أما المنشآت التجارية فإن تكوين هذا المخزون يعمل على تسهيل عمليات المتاجرة بحيث يتيسر الوسطاء و التجاريين بتسليم السلع إلى العملاء وقت تلقي الطلبات دون انتظار لوردها من المستوى الأعلى في نشاط قطاع التجارة أو من المنشآت الصناعية المنتجة للسلع.

و عادة ما يفرق المحللون الاقتصاديون في معالجة عنصر الاستثمار بين نوعين من المخزون.

المخزون الاختياري.

الإضافة الإجبارية إلى المخزون.[1]

- الاستثمار في تشييد المساكن: يشكل هذا النوع من الاستثمار جزءا هاما من مجمل الاستثمارات في معظم دول العالم فالمنازل يبنيها القطاع العائلي لاستخدامها فازدهار القطاع يتوقف على تكوين أسر جديدة و هذا يعتمد على جملة عوامل أهمها درجة تزايد السكان، تغيير في سن الزواج، و توزيع السكان حسب العمر و المهم هو قدرة الفرد العادية في اقتناء المسكن و تتوقف هذه القدرة على الإمكانيات المادية و تكلفة السكن.

و العنصر الأساسي الذي يؤثر في حركة تشييد المنازل هو سعر الفائدة ذلك أن سعر الفائدة المدفوعة يشكل جزءا هاما من إجمالي تكلفة السكن، فمعظم مشتريات المساكن إنما تشترى بقروض رهن العقار و لفترات زمنية طويلة فالفائدة تكون نسبة كبيرة من الأقساط التي تدفع للقرض و فوائده لهذا السبب فالطلب على المساكن يتأثر وفق تغيرات في أسعار الفائدة.[2]

- الاستثمار في المصانع و العدد الآلات: إن هذا النوع من الاستثمار هو موضع اهتمام الاقتصاديين ذلك بما ينعكس عنه من آثار هامة على مختلف أنشطة الاقتصاد القومي من ناحية و إشباع حاجات المجتمع في مختلف المجالات من ناحية أخرى.[3]

- و يزداد هذا النوع من الاستثمار في معظم دول العالم بسبب قيام رجال الأعمال في بناء مصانع جديدة، فيتخذون قراراتهم الاستثمارية على أسس واعتقادات اقتصادية أو ما يسمى بدراسات الجدوى الاقتصادية.إن حجم استثمار مؤسسات الأعمال في بناء المصانع إنما يتوقف على الأرباح الصافية

1 نفس المرجع،ص40.

[2] ابو قحف ابو عبد السلام،اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي،مصر : دار الجامعة الجديدة،الطبعة2003، ص375.

[3] حسين عمر،الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الاولى 2000، ص38-39 .

المتوقعة و التي تتأثر بعناصر عديدة و أهمها التقدم التكنولوجي و الاختراعات، سعر الفائدة، السياسات الحكومية.

الفرع الثالث اهداف ووسائل الاستثمار:

1- اهداف الاستثمار:

الاستثمار يهدف إلى الحصول على وسائل إنتاج جديدة،أو تطوير وسائل موجودة فعلا، فقد عبرت التعاريف الثلاثة عن هذا الهدف بصيغ مختلفة، إما بزيادة الطاقة الإنتاجية أو زيادة الإنتاج واستخلاص أرباح أكثر، كما عبّر التعريف الثالث إلا أن التعريف الثاني كان دقيقا بتعبيره " الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع " إذ لا يحمل لفظ الاستثمار دائما نفس المعنى الذي يحمله في المعنى الاقتصادي، إذ قد يطلق على عملية شراء قطعة من الارض أو شراء ورقة مالية سبق أن تداولت في سوق رأس المال، أو حق من حقوق الملكية، فمن الواضح أن هذه العمليات الشرائية ليست استثمارا بالمعنى الاقتصادي، بل هي عملية نقل الملكية فرد إلى آخر، ومن وجهة نظر المجتمع، لن يكون استثمار صافي في المعنى الاقتصادي إلا إذا انتج المجتمع راس مال حقيقي جديد

تتمثل في نقل راس المال النقدي إلى رأس مال منتج، إذ تنطلق العملية الاستثمارية بنقل الرأسمال النقدي إلى رأس منتج المتمثل في الآليات والمباني والتجهيزات، فهي الوسيلة الأساسية، غير انه قد يكون الراسمال العيني جزء من الرأسمال المستثمر من اول مرة، دون أن يمر من عملية النقل إلى النقدي إلى العيني.[1]

والملحظ الاخير حول هذه التعريفات، إن التعريف الأول والثاني أعطيا مفهوما عاما للاستثمار، بينما الثالث قيده على مستوى الوحدة الإنتاجية لذا فهو يرسم من بين أهدافه تحقيق الربح، وهذا مقبول إلى حد بعيد، فالهدف من الاستثمار الحقيقي هو زيادة الطاقة الإنتاجية، قد تكون مادية وقد تكون غير ذلك، فقد تخطط الدول لاستثمارات لا تهدف إلى الربح المادي وإنما ترمي من وراء ذلك لتحقيق أهداف إنسانية، اجتماعية، سياسية...بل ربما قد تسجل هذه المشاريع خسائر بالمفهوم المحاسبي، ومع ذلك تبقى في دائرة الاستثمار، إذن فالهدف الربح ليس الهدف الأساسي في الاستثمار

[1] أبو قحف أبو عبد السلام، نفس المرجع،ص377.

2 -وسائل الاستثمار:

تتم العملية الاستثمارية بالاعتماد على أربعة طرق، وقد تختار المؤسسة الاستثمارية طريقتين أو أكثر حسب طبيعتها ومجمعها والمناخ الاقتصادي المحيط بها وهي:

التمويل الذاتي

بيع الأسهم والسندات

الاقتراض من المصارف

المساهمة المباشرة وغير المباشرة من الدولة

1/ التمويل الذاتي: أي استخدام قسم من الأرباح التي حققتها، وتلجأ المنشأة إلى هذا النوع من التمويل لعدة أسباب منها:

-لا تجد في الأسواق المالية أو المصارف رؤوس الأموال التي تحتاجها نتيجة سياسة تقليد الائتمان التي تتبعها الدولة في ظروف معينة

- أن رؤوس الأموال الخارجية باهظة الثمن، أي أن الفوائد عليها عالية بحيث لا توفر أرباحا للمؤسسة

- أن المؤسسة تريد المحافظة على استقلاليتها، وبالتالي على قوتها تجاه الحكومة والمقرضين

- التقليل من الضرائب على الأرباح المحققة

ويمكن إضافة سبب خامس بالنسبة للمستثمر المسلم أنه لا يلجأ إلى الأسواق المالية،لأن عقيدته الدينية تعتبر الاقتراض من المصارف من الربا الحرام

2/ بيع الأسهم والسندات: تصدر شركات المساهمة أوراقا أو صكوكا ذات قيمة مالية تسمى بالأوراق المالية، وتسمى بالأوراق المالية وهذه الأوراق على ثلاثة أنواع:[1]

أ- الأسهم: وهي تمثل الحصص التي يقدمها الشركاء في رأس مال الشركة

ب- السندات: وهي تمثل القروض التي تعقدها الشركة

ت- حصص التأسيس:وهي تمثل حقا في أرباح الشركة دون أن يقابلها تقديم حصة في رأس المال

3/ الاقتراض من المصارف: قد لا تكتفي المؤسسة بالموارد الذاتية، ولا من قيم الاسهم والسندات التي اكتتبها فتلجأ إلى المصارف والمؤسسات العامة للاقتراض قصير الاجل من أجل تشغيل صندوقها، وتغذية المخزون وتلبية احتياجاتها من السيولة الآنية .

[1] ماجد أحمد عطا الله،ادارة الاستثمار ،الاردن: دار أسامة للنشر و التوزيع،الطبعة الاولى،السنة،2011،ص25.

المساهمة المباشرة وغير المباشرة من الدولة:

لغرض تشجيع الاستثمار، قد تعمد الدولة ضمن سياساتها الاقتصادية إلى مساعدة الاستثمار في قطاع معين، أو في مختلف القطاعات، كتشجيع التصدير مثلا، وتتمثل هذه المساعدة إما بصفة مباشرة بدعم أثمان المواد الأولية، ودعم نقل المتوج إلى موانئ التصدير، أو بصفة غير مباشرة بتخفيض الضرائب أو الإعفاء لمدة معينة، أو بالقروض الميسرة وفي كلا النوعين يوفر المستثمر مبالغ معتبرة تعتبر من الناحية الاقتصادية وسيلة من وسائل الاستثمار

هذه هي الوسائل الأربعة لطرق وسبل الاستثمار على مستوى المؤسسة الاقتصادية الخاصة والعمومية أما وسائل الاستثمار عند الدولة فإنها تتبع إحدى أسلوبين

1/ الضرائب 2/ الاكتتاب العام[1]

الفرع الرابع: أهمية الاستثمار وأهدافه.

1 - اهمية الاستثمار:

لقد بات من المؤكد لدى علماء الاقتصاد أن الاستثمار هو العامل الأهم والمحرك الأساس في تسيير عجلة النشاط الاقتصادي، وأحد الأركان الأساسية ذات الضرورة الحيوية، لأي اقتصاد وطني، فهو يعمل على زيادة الدخل القومي، أو على الأقل تعويض الاستهلاك والإهتلاك الذي يحدث في رأس المال الوطني، وتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يساوي إن لم نقل تفوق الزيادة في عدد السكان، وتوفير فرص عمل لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى دوره في إصلاح الخلل القائم بين الموارد والسكان، وإحداث التغيرات الهيكلية الإقتصادية و الإجتماعية للوصول إلى تنمية إقتصادية واجتماعية حقيقية وشاملة ومستدامة.

ولقد تزايدت الحاجة إلى الإستثمار بتزايد التقدم التقني، بحيث أصبح من المسلم به أن الدول الصناعية يجب عليها لكي تحافظ على مستوى تطورها الإقتصادي والتقني أن تخصص نسبة ما لا يقل عن 10% من دخلها القومي كما أن حسن إختيارالإستثمارات يلعب دورا رئيسيا في توجيه مجمل الحياة الإقتصادية.

فالإستثمار هو المحور الرئيسي لأي إقتصاد، لذا إهتمت به الأنظمة والمدارس الإقتصادية على اختلاف مشاربها، كما اهتم به على المستوى الفكري والتنظيري.

[1] نفس المرجع،ص28.

2-أهداف الإستثمار:

لتحديد أهداف الإستثمار ينبغي التمييز بين نوعين من المشروعات الإستثمارية العامة والخاصة، ولكل منهما أهداف، قد يتفقان وقد يختلفان فيهما، كما يختلفان في ترتيب ودرجات أولويات هذه الأهداف.

أهداف المشروعات الإستثمارية الخاصة:

تشير النظرية الإقتصادية الى أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح، وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، وقد تخطط تعظيمه في الأجل القصير، لكن معظم المشروعات في عالم اليوم تخطط للربح على المدى الطويل.

وإذا كان تحقيق أقصى ربح هو الهدف المسطر في هذا النوع، إلا أن هناك أهداف أخرى يتم السعي لتحقيقها، مثل الإحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة وتعظيم الإيرادات أو الإحتفاظ بسمعة حسنة، وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر من المبيعات، وكسب سوق خارجي، بل قدتسعى المشروعات إلى تحقيق أهداف اجتماعية، من منطلق مسؤولياتها الإجتماعية تجاه الإقتصاد القومي والمحيط الإجتماعي لها.

أهداف المشروعات العامة:[1]

ويكون الهدف المسيطر والأهم في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للإقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع، وتعظيم المنفعة العامة إلا أن هذا الهدف ليس هو الهدف الوحيد وبالتالي هناك أهداف أخرى وتأتي في مقدمتها تحقيق الربح، إذ يتطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الإستمرار والبقاء في دنيا الأعمال في ظل التحول نحو الخصخصة، بالإضافة إلى أهداف مالية إقتصادية استراتيجية اجتماعية.

ومن هنا يمكن القول أن الأوزان النسبية لمعاييرالربحية التجارية تغلب على جدوى وتقييم المشروعات الخاصة، وأن الأوزان النسبية لمعايير الربحية الإجتماعية تغلب على جدوى المشروعات العامة.

المطلب الثاني :تطور الاستثمار في الجزائر.

عرف تطور قانون الاستثمار في الجزائر ثلاث فترات : الستينات,الثمانينات,التسعينات.

[1] نفس المرجع ،ص12.

الفرع الأول :المرحلة الأولى (1962 إلى 1982).

تبدأ هذه المرحلة من تاريخ استقلال الجزائر و ما ترتب عنه من صدور منظومة قانونية جديدة إلى غاية سنة 1982.

أ-قانون الاستثمار لسنة 1963:[1]

بعد الاستقلال مباشرة عرفت الجزائر حركة من التعديلات في مجال التشريع والقوانين المتعلقة بالاستثمار , حيث أقرت الحكومة أول قانون يتعلق بالاستثمار سنة 1963 وهو القانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963[2] وكرست الدولة من خلاله حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وبصفة خاصة الأجانب , وذلك حسب طبيعة المرحلة التي صدر فيها القانون والتي تميزت بسيطرة الأجانب على حصة معتبرة من وسائل الإنتاج , وذلك ما جاء صراحة في المادة الثالثة من هذا القانون والتي تنص على:

"إن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب وذلك حسب إجراءات النظام العام ."

وقد جاء هذا القانون لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال ولم يكن له اثر كبير على الاستثمار الخاص بالرغم من الامتيازات التي تضمنها هذا القانون , كما لم يكن له اثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعبئة راس المال الوطني والأجنبي.

قانون الاستثمار لسنة 1966 :[3] يعتبر هذا القانون بيان واضح وأكثر نضجا لترقية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي , وقد كان يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار

أ- الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية , وقد كان يهدف إلى سد الثغرات والنقائص التي كانت تشوب قانون الاستثمار لسنة 1963[4].

و كان قانون 1966 أول لبنة لإظهار مدى أهمية الاستثمار في تطوير الاقتصاد وبيان استخدام الموارد المحدودة للدولة استغلالا امثل , رغم انتهاج الجزائر لسياسة اقتصادية اشتراكية تقوم على تشجيع الاستثمار

[1] عليوش قربوع كمال،مرجع سابق،ص6.

[2] القانون رقم 277/63 المؤرخ في26 جويلية، 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، جريدة الرسمية،العدد53،ص774.

[3] عليوش قربوع كمال،ص7.

4 نفس المرجع،ص8.

في القطاع العام , حيث جاء في مادته الرابعة:

"إن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين أو الأجانب يمكنهم إحداث أو إنشاء مؤسسات صناعية أو سياحية من شانها زيادة الجهاز الإنتاجي للأمة و الاستفادة من كل جزء من الضمانات و المنافع المنصوص عليها في هذا القانون و ذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة[1]."

فقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية و إلزام اعتماد المشاريع من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات.

تضمنت التدابير المتخذة وفقا لقانون 1966 جوانب ايجابية لجلب المستثمرين ومع ذلك بقيت شروط الاعتماد معقدة كثيرا حتى أنها أدت إلى فقدان مصداقية اللجنة الوطنية للاستثمارات التي توقف نشاطها سنة 1981. وعموما يمكن القول انه خلال هذه المرحلة اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملا للقطاع العام الذي حظي بالدور الأساسي في السياسة الاقتصادية على حساب القطاع الخاص, واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية , ولم تكن هناك أي سياسة واضحة إزاء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وشهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص , وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر, وقد كان نتيجة هذا التوجه وضع حد لتوسع المؤسسة الخاصة عن طريق المراقبة الصارمة وتطبيق ضغوط جبائية تقلص من توسع وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة , إضافة إلى حرمان هذه المؤسسات من ممارسة التجارة الخارجية , وتبعا لذلك

ب- انحصر اهتمام المستثمرين في القطاعات التي لا تتطلب أي تحكم تكنولوجي أو يد عاملة مؤهلة وبذلك تركزت الاستثمارات الخاصة في قطاعي التجارة والخدمات , أما بالنسبة للصناعة ركز راس المال الخاص على استراتيجية تعويض الواردات في مجال سلع الاستهلاك النهائي كالصناعات الغذائية و النسيج ...الخ.

الفرع الثاني :المرحلة الثانية (1982 إلى 1989).[2]

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية , وقد كان المخططان الخماسيان الأول (1984/1980) والثاني

1أعميري خالد،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص، اقتصاد التنمية،2015،ص 84.

2 حديد فاطمة،واقع وافاق الاستثمارفي الجزائر،مرجع سابق،ص20.

(1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي , وإعادة الاعتبار نسبيا إلى القطاع الخاص و التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة , فصدرت العديد من القوانين وأهمها:

1- قانون الاستثمار لسنة 1982 صدر القانون رقم 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982[1]

وهو القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني , وهو يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وقد أورد هذا القانون بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما :

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية

الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد.

وفي المادة 11 أشار بوضوح إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معرض حديثه عن الميادين التي يجوز لأنشطة القطاع الخاص الوطني النمو فيها و التي كانت منحصرة في السياحة والصناعة, لتمتد إلى كل من الخدمات , الصناعات الصغيرة والمتوسطة الصيد , البناء و الأشغال العمومية والنقل , وذلك بهدف:

*المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب العمل وتعبئة الادخار.

*تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل

الصناعي و المقاولة من الباطن .

*المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة.

رغم ذلك ومن خلال هذا الإطار التشريعي و التنظيمي لوحظ وجود عقبات تحد من توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد تهيمن فيه المؤسسات العمومية على كل المجالات , ويمكن تلخيص هذه العقبات في[2] :

*ثقل وتعقد الإجراءات , حيث كانت إجراءات الاعتماد إلزامية لكل استثمار خاص.

*انخفاض نسبة قبول طلبات القروض للقطاع الخاص حيث انه في الغالب يتجه المستثمر نحو التمويل الذاتي أو البحث عن الموارد المالية لدى العائلة.

[1] قانون رقم11/82 ، المؤرخ في 1982 المتضمن الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، العدد61،ص124.

[2] عليوش قربوع كمال،قانون الاستثمار في الجزائر ،مرجع سابق،ص10.

*لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.

*لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم و 10ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية او شركات تضامن.

وقد انشىء سنة 1983 ديوان لتوجيه و متابعة و تنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ومن مهامه

-توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية و ضمان التكامل مع القطاع العمومي.

-ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط.

غير أن النتائج كانت ضعيفة للغاية حيث تم تسجيل 10000 مشروع

وتم إنجاز اقل من 15% من المشاريع المعتمدة من طرف . (OSCIP)

إن كل هذه الإجراءات لم تؤد إلى تطور ملحوظ في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال إنشاء مؤسسات جديدة , وكانت المؤسسات التي تضم اقل من 20 عاملا تمثل الأغلبية.

ابتداء من سنة 1988 وأمام تفاقم الأزمة , أصبحت مظاهر الجمود و الضعف في التخطيط المركزي أكثر وضوحا عندما أدت الصدمة النفطية في سنة 1986 إلى هبوط معدلات التبادل و دخل الصادرات

الجزائرية بحوالي 50% , شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذ العديد من تدابير تحقيق الاستقرار الكلي والإصلاحات الهيكلية , وقد تم إصدار العديد من التشريعات وفي ميدان الاستثمار تم إصدار

2- قانون الاستثمار لسنة 1988 صدر قانون رقم 88 / 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988[1] إن أهم ما جاء به هذا القانون هو إلغاء الاعتماد وكذا تحرير سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمر الخوض في مجالات عديدة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية , ومن أهم الأهداف التي توخى هذا القانون تحقيقها:

- إحداث مناصب الشغل.
- الاستعمال الامثل للموارد.
- خلق نشاطات إنتاج خارج القطاع الهيدروكربوني موجهة للتصدير.

1 نفس المرجع،ص11.

- إعادة الاعتبار للكفاءات الوطنية وفسح المجال لكل الإمكانيات و القدرات المحلية الخاصة.

شهدت هذه المرحلة تطورا في مجال التوجه نحو الاستثمار الخاص , حيث حظي خلالها القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية , غير أن القيود التي ظلت تحكم سيرورة و نمو هذا القطاع ظلت مانعا قويا يحول دون تحقيق مستويات عالية من النمو[1].

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (1990 إلى 2004).[2]

ابتدءا من سنة 1990, طبقت مجموعة من الإصلاحات وتجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية و تحفيز القطاع الخاص و التقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني , وتم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.ومن أهم هذه القوانين نذكر:

1- قانون النقد و القرض لسنة 1990 صدر قانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض:

ويعتبر إطار تنظيمي للقطاع المصرفي , حيث أعطى بنك الجزائر مسئولية السياسة النقدية و الرقابة على الجهاز المصرفي , كما ألغى التمويل المباشر من الخزينة العمومية لاستثمارات المؤسسات العمومية و توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة فيما يخص الحصول على القروض.

كما كرس هذا القانون في مادته 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي , إذ يمكن بموجب هذه المادة أن يستثمر راس المال الأجنبي في كل القطاعات غير المخصصة صراحة للدولة, كما نص على حرية إنشاء البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية . ويعتبر هذا القانون بمثابة حجر أساس لتطبيق مبادىء اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي, فانطلاقا من 1990 برز مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق تنمية اقتصادية إذ أصبحت المؤسسات الجزائرية العمومية منها أو الخاصة تلقى نفس المعاملة بعد إلغاء الاحتكار وتحرير التجارة الخارجية.

[1] http//www.alsabaah.com/paper.php ?so...page&sid29239

2بلكعبيات مراد، دفاترالسياسةوالقانون، دورالدولة في منح الامتيازات في الاستثمارالجزائري،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة،الاغواط،الجزائر، ص228.

أ-قانون الاستثمار لسنة 1993

صدر قانون ترقية الاستثمارات طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93/ 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 [1]ويتلخص هذا القانون في المحاور التالية:

-الحق في الاستثمار بحرية و قد ورد هذا الاعتراف في نص المادة الثالثة من قانون ترقية الاستثمار والتي تقضي على أنه " تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع و التنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة و تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمار. "

-عدم التمييز بين المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب أمام القانون بحيث أنه " يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة, وعلى الاستثمارات الأجنبية. "....

-ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر تقديم تخفيضات جبائية وشبه جبائية حيث ينص القانون على حوافز و تشجيعات و إعفاءات عامة , بالإضافة إلى حوافز خاصة تمنح للاستثمارات التي تنشا في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها.

-تخلى قانون ترقية الاستثمار عن آلية الاعتماد المسبق واستبدلها بآلية التصريح المسبق.

إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد , وتحديد أقصى اجل لدراسة الملفات بـ 60 يوما[2].

وقد حدد هذا القانون مجموعة من الحوافز للاستثمارات المنجزة في الجزائر وذلك وفق ثلاثة انظمة:

صدر قانون ترقية الاستثمارات طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93/ 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 ويتلخص هذا القانون في المحاور التالية[3]:

- الحق في الاستثمار بحرية و قد ورد هذا الاعتراف في نص المادة الثالثة من قانون ترقية الاستثمار والتي تقضي على أنه " تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع و التنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة و تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمار. "

- عدم التمييز بين المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب أمام القانون بحيث أنه " يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة, وعلى الاستثمارات الأجنبية. "....

[1] القانون رقم12/93 المؤرخ في 5أكتوبر1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية،العدد64 ،ص2.

[2] بلكعبيات مراد،مرجع سابق، ص229.

3 نفس المرجع، ص،232.

- ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساسا عبر تقديم تخفيضات جبائية وشبه جبائية حيث ينص القانون على حوافز و تشجيعات و إعفاءات عامة , بالإضافة إلى حوافز خاصة تمنح للاستثمارات التي تنشا في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها.

- تخلى قانون ترقية الاستثمار عن آلية الاعتماد المسبق واستبدلها بآلية التصريح المسبق .

- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد , وتحديد أقصى اجل لدراسة الملفات

بـ 60 يوما .

وقد حدد هذا القانون مجموعة من الحوافز للاستثمارات المنجزة في الجزائر وذلك وفق ثلاثة انظمة :

- نظام عام.
- نظام المناطق الخاصة.

- نظام المناطق الحرة .

❖ **النظام العام:**

واهم الإعفاءات المقدمة في إطار إنجاز الاستثمار[1]:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار[2]
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بخمسة على الألف 5 ‰ تخص العقود التأسيسية و الزيـادات في راس المال.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة, وتستفيد منه السلع، والخدمات الموظفة مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أم محصلا عليها من السوق المحلية شريطة أن تكون موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- أما الامتيازات المخصصة لفترة الاستغلال نصت على هاته الامتيازات المادة 18 من القانون ترقية

[1] عليوش قربوع كمال،قانون الاستثمار في الجزائر، ص24.

2 منصوري زين،واقع وافاق سياسةالاستثمارفي الجزائر،مجلةاقتصاديات شمال افريقيا،العدد،02،ماي، ،2005ص15.

الاستثمار و حددتها فيما يلي:

*الإعفاء المؤقت من الضرائب: ويشمل الإعفاء أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي و التجاري، وذلك لفترة تتراوح ما بين السنتين كحد أدنى وخمس سنوات كحد أقصى.

❖ *الاستفادة من اشتراك مخفض في الضمان الاجتماعي: حيث يقدر بـ7 % برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة بخمس سنوات، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها قانون الضمان الاجتماعي

❖ **نظام المناطق الخاصة[1]:**

❖ وتستفيد الاستثمارات المنجزة بهاته المناطق ايا كان نوعها من عدة امتيازات حصرها المشرع ضمن الفصل الأول من الباب الثالث من قانون ترقية الاستثمار، وتتمثل فيما يلي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار .

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها خمسة في الألف فيما يخص العقود التأسيسية، و الزيادات في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا، أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة

- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار و يمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

أما خلال فترة الاستغلال يستفيد المستثمرون من المزايا التالية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها خمس سنوات، و أقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي

1 نفس المرجع، ص17.

❖ إعفاء الملكيات العقارية من الرسم العقاري ابتدآ من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة الإعفاء التي تتراوح ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات.

- تخفيض 50 % من النسبة المخفضة للأرباح المعاد استثمارها في المنطقة الخاصة بعد فترة الفعلية[1].

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي

والتجاري في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط الفعلية.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد بناءا على قرار الوكالة.

❖ **نظام المناطق الحرة:**

ويستفيد المستثمر داخل المناطق الحرة بامتيازات معتبرة هي:

- إعفاء من الضرائب والرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي أو الجمركي ماعدا الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية أو المساهمة في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.

- إعفاء مداخيل راس المال الموزعة.

- منح حرية استيراد الأغراض أو السلع و الخدمات الضرورية

- الترخيص ببيع 20% من السلع المنتجة داخل المناطق الحرة بالإقليم الجمركي الجزائري[2].

الفرع الرابع: قانون الاستثمار الجديد لسنة 2001

ذكر القانون الأمر 03/01 المؤرخ في ********** المتعلق بتطوير الاستثمار

أ- **النظام العام**

فيما يخص هذا النظام تم:

*إلغاء آلية تقديم المزايا.

*إلغاء المزايا المتعلقة بمرحلة الإنتاج.

*الإبقاء على المزايا المتعلقة بمرحلة الاستغلال لكن حسب توجيهات المجلس الوطني للاستثمار.

[1] عليوش قربوع كمال،مرجع سابق،ص31.

2أثار السياسات الانفاقية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ،دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن و علاقات البيئة ،العدد 14 ، ص5.

*تشجيع الاستثمارات التي تستعين بتكنولوجيا غير ملوثة.

ويحتوي هذا النظام على مجموعة من الحوافز وهي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار والملاحظ أن المشرع لم يحدد هذه النسبة وربما تركها لظروف قوانين المالية عكس المرسوم التشريعي الملغى والذي حددها في الفقرة السادسة المادة 17 منه.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار دون التفرقة بين السلع من حيث المنشأ (محلية أو مستوردة).
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية يعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني[1] .
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه والتي أنجزت انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل مسعرة من قبل بنك الجزائر، ويشمل الضمان أيضا المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس مال المستثمر في البداية.

ب- النظام الاستثنائي للاستثمار:

يتعلق هذا النظام بالمزايا الخاصة

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت محلية أو مستوردة.
- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار . أما بعد انطلاق الاستغلال يستفيد المستثمر من المزايا التالية[2].

1 نفس المرجع،ص6.

2 نفس المرجع،ص7.

- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات علما بان هذه المدة كانت تتراوح ما بين خمسة سنوات إلى عشر فيما يخص السلع الممنوحة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، ويخضع تحديد هذه المناطق لسلطة المجلس الوطني للاستثمار.

وتختلف المزايا الخاصة باختلاف مراحل إنجاز الاستثمار فإذا كان المستثمر بصدد إنجاز الاستثمار فانه يستفيد من المزايا التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

سنوات حسب تدابير القانون السابق للاستثمار، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار[1]

- منح مزايا إضافية من شانها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز أجال الاستهلاك وتمنح هذه المزايا بموجب اتفاقية تبرم بين الوكالة لحساب الدولة وبين المستثمر مصادق عليها من قبل المجلس الوطني للاستثمار ومنشورة بالجريدة الرسمية.

صدر القانون رقم 01/ 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001:

ساهم هذا القانون المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع سياسة تنموية جديدة تعتمد على معايير واليات حديثة تهدف إلى دعم ومساعدة مختلف النشاطات الاقتصادية من اجل تحسين تنافسية هذا النوع من المؤسسات حيث تم من خلال هذا القانون

- تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويعتبر أول تعريف رسمي.

ويعد هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وترقيتها ويهدف هذا القانون من خلال ذلك إلى

- إنعاش النمو الاقتصادي[2]

1بلكعبيات مراد، دفاترالسياسة و القانون، مرجع سابق، ص233.

2 خالد وهيبي الراوي،الاستثمار ،(مفاهيم تحليل،استراتيجية)،مرجع سابق،ص29.

- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها[1]

المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم التنمية.

يرجع ظهور مفهوم التنمية إلى العقد الخامس من هذا القرن بسبب طلبات المجتمعات المستعمرة بتحقيق استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية و محاولاتها لتغيير أوضاعها المتردية...

إن الفشل الذي لحق بالتنمية فيما يعرف بدول العالم الثالث و الوطن العربي جزء منها أدى إلى توسع مفهوم و أهداف التنمية لتشمل جوانب اجتماعية و سياسية و ثقافية بجانب الجوانب الاقتصادية, و كل هذه الجوانب تصب في شكل جوهري في خلق الإنسان الواعي و المبدع و الذي يؤثر بصورة كاملة في تحقيق تقدم مجتمعه من خلال مشاركته الفعالة فيما يخص من قرارات تتعلق بهويته و ثقافته و حاجياته الضرورية.

المطلب الأول :تعريف التنمية .

نعني بمفهوم التنمية ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي و المبدع الذي يؤثر بصورة فعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا.

بمعنى آخر فالتنمية هي حراك اجتماعي من وضع معين إلى آخر أفضل منه يلقى فيه الفرد كرامته كإنسان و تتوفر فيه كل متطلبات الحياة المادية والمعنوية لتجعل منه أنسانا حرا في تفكيره و متحررا من كل

1 - تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستيرفي العلوم الاقتصادية،2004جامعة السانية وهران، ص4.

القيود التي تجعله فردا مكبلا مهشما لا يعي بما حوله، هذا يعني وجود ارتباط وثيق بين التنمية ومشاركة المواطن في تحقيقها.[1]

أما الاستاد علي غربي يعتبر التنمية عملية معقدة و شاملة تضم جوانب اقتصادية و سياسية و اجتماعية وحتى ثقافية دون اهمات الجوانب النفسية و البيولوجية ليتسنى فهم سلوك الانسان بالدرجة الاولى و الدوافع التي تربط الافراد وما يقوم بينهما من علاقات.[2]

باعتبار أن التنمية الاقتصادية هي جزء من التنمية نستعرض فيما يلي تعريف كل من التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

- **مفهوم التنمية الاقتصادية :**

يمكن بوجه عام تعريف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج....

- **مفهوم النمو الاقتصادي:**

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي/عدد السكان أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد [3]

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
- تركز على التفكير الكمي و التغيير النوعي للسلع و الخدمات.	- يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من سلع و خدمات.
- مفهوم شامل لكل ما يحدث من تغيير في رفاهية	- لا يركز على نوعية التغيير في الإنتاج.

[1] محمد منير حجاب،الاعلام و التنمية الشاملة،القاهرة **:** دار الفجر للنشر و التوزيع ،الطبعة التانية،السنة،2000،ص35.

2 جمال زيدان،ادارة التنمية المحلية في الجزائر،بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع،الجزائر : دارالامة للطباعة والنشروالتوزيع ،طبعة ،2014، ص14،15

[3] http//ar.wikipidia.org/wik.

الفرد لفترة طويلة من الزمن. - تهتم بهيكل توزيع الدخل على أفراد المجتمع.	- مفهوم غير شامل للتغيرات التي تحدث للفرد.

و عليه يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي مجرد نمو اقتصادي مصحوب بتغيرات نوعية للسلع والخدمات و هيكل توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

ما بين التنمية و النمو[1] :

يشير رواد الاقتصاد و الاجتماع المعاصرين إلى الاختلاف القائم بين اصطلاحي النمو و التنمية ، و للتوضيح يمكن استعراض هذه الاختلافات من خلال الجدول التالي :

النمو التنمية

يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة. تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة خلال فترة من الزمن.

يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي تحتاج لدفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود و التخلف إلى حالة التقدم و النمو.

عملية تلقائية تحدث من غير تدخل من جانب الإنسان تشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق أجهزة المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

وهناك أوجه تشابه بين كل من النمو والتنمية:

1 -عملية التغير بها واضحة وهي بالجوانب الكيفية أكثر من الجوانب الكمية.

2 -قد تكون في الكم والكيف ولكن لا تكون في جانب واحد وهو الكم فقط.

لذا فإن مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889م.

ومن بين أهم التعريفات لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

"التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلاّ لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات .

[1] www.acc4aarab.com/acc//showthread.php?t5409.

كما عرفت أيضا" بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من

المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له بمواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان[1] .

و للتنمية عدة خصائص يمكن النظر فيها من خلال:

1- التنمية عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

2- التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

3- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.

4- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغابات المجتمعة وتلزم بتحقيقها.

5 - إيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي،وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

6 - بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

7- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.

8 - زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

9- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

10 - الإطار الاجتماعي- السياسي: يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره ويتمثل الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة ذلك في نظام.

لذا فإن مصطلح التنمية، لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات، ولعل أول من استعمل هذا المصطلح هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889م.

ومن بين أهم التعريفات لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

"التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلاّ لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج

[1] محمد منير حجاب،الاعلام و التنمية الشاملة،مرجع سابق ،ص40.

والخدمات .

كما عرفت أيضا" بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له بمواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان[1] .

التنمية البشرية[2] :

عرف التقرير الأول الصادر عام 1990 م ، التنمية البشرية، بأنها عملية توسيع اختيارات الشعوب وتستهدف أن يتمتع الناس بمستوى مرتفع من الدخل وبحية طويلة و صحية وتنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم.

و توضح تعريفات مفهوم التنمية البشرية ، أنه يجمع ما بين أهداف تحقيق منهج تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى و الرعاية الصحية لجميع فئات السكان ، و يتعدي أهداف منهج الرفاهية الاجتماعية الذي يقتصر على كون البشر منتفعين بعملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها ، إلى أهداف تضمن لهم تطوير قدراتهم ومشاركتهم الدينامكية فيها ،و قد استقر الأمر على تعريف التنمية البشرية بأنها العملية التي تتيح للناس نطاق خيارات أوسع ، و يتضمن تنمية الناس ، و التنمية من أجل الناس ، و التنمية بواسطة الناس، و تعني تنمية الناس الاستثمار في القدرات الإنسانية سواء في التعليم أو الصحة أو المهارة، و هكذا يستطيعون أن يعملوا على نحو منتج و مبدع و تتطلب التنمية من أجل الناس أن يوزع النمو الاقتصادي الذي يتحقق على نطاق واسع على أساس عادل و تعني التنمية بواسطة الناس أن تتاح الفرص لكل إنسان للمشاركة في عملية التنمية.

و على هذا يمثل منهج التنمية البشرية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المخططون و صانعوا القرار لتهيئة الظروف الملائمة لإحداث التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، و يمكن القول أن منهج التنمية البشرية هو المنهج الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع ، و تحسين النوعية البشرية

[1] جمال حلاوة علي صالح،مدخل الى علم التنمية،عمان :دار الشروق لنشرى و التوزيع،الطبعة الاولى، السنة2009 ،ص18.

[2] عبد الله محمد قسم السيد ،التنمية في الوطن العربي، سرت : دار الكتاب الحديث ،الطبعة الاولى،السنة ،1994،ص28.

- **مفهوم التنمية المستدامة:**[1]

إن مفهوم التنمية المستدامة يشير إلى معنى يختلف عن التنمية الاقتصادية، فقد استخدم لوصف مفهوم تسيير موارد ما من منظور الحفاظ عليه، ومد مجابين تنظيم الاستخدام واستغلال المورد بكيفية

تكون الفائدة متوازنة لأكبر عدد ممكن من الأفراد، والأطول مدة زمنية، وهكذا جاء المفهوم في إطار إستراتيجية الحفاظ على البيئة.

«هي عبارة عن تغير المحيط الحيوي، وتطبيق الموارد الإنسانية والمالية لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين حياة الإنسان، ولأجل أن تتصف التنمية المستدامة، يجب أن تأخذ في الحسبان العناصر الاجتماعية وكذلك الاقتصادية للموارد الأساسية الحية وغير الحية».

«هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر بالاستجابة لحاجاتها

و لها تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور: 2

1- المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة:

من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحث تعني الاستدامة استمرارية و تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة لمعدل الدخل و الاستهلاك و يتضمن ذلك الكثير من مقومات لرفاه الإنساني مثل الطعام و المسكن و النقل و الملبس والصحة و التعليم وهي تعني الأكثر و الأفضل نوعية من كل هذه المكونات أما بعض الاقتصاديين المثقفين من ناحية البيئية فهم يهتمون بما يسمى الرأسمال الطبيعي والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات و التربة و الحيوانات و الأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء و تنقية المياه.3

- المنظور البيئي للتنمية الاقتصادية:

يركز البيئيين في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية و التي يعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف و إن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني

[1] عثمان محمدغنيم،ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة (فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها)،عمان : دار صفاء،الطبعة الاولى،السنة2010 ،ص 21-22.

2 - محمد مصطفى الأسعد. التنمية في الالفية الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2000، ص33.

[3] عبد الله محمد قسم السيد،مرجع سابق،ص33.

تدهور النظام البيئي بلا رجعة و بالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و إنجارف التربة.

3- المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية و هدفها النهائي و يهتم بالعدالة الاجتماعية و توزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب و اتخاذ القرار و الحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية و دقة.

المطلب الثاني: أهم عناصر التنمية 1

1- الشمولية: فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي و إنما أيضا الثقافي والسياسي و الاجتماعي و الأخلاقي، و من هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث modernization و الذي يشير إلى إضعاف دور العادات و التقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية و لكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الالتزام بالجانب الأخلاقي. فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مخرب و مدمر، و حتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي يتعين أن يتم الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدد.

فالعلم الحديث قدم الطاقة النووية و الهندسة الوراثية و لكل منهما جوانب إيجابية و جوانب أخلاقية، ولا شك أن التنمية تعني الاستفادة بهما في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع

ولذا فإن الحديث لا يعني بالضرورة الفرنجة westernization بها بما قد تحمله أحيانا من جوانب سلبية كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية و الديمقراطية democratization ومزيد من المشاركة participation و اللامركزية decentralization ويتضمن هذا البعد مشاركة الضعفاء في صنع التنمية

2)حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن:

و هذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

1 محمد مصطفى الاسعد، مرجع سابق، ص35.

3) التخفيف من ظاهرة الفقر: فلقد لوحظ في فترة الخمسينات و الثمانينات من هذا القرن أنه بالرغم من أن كثيرا من الدول النامية قد حققت معدل نمو اقتصادي مرتفعة إلا أن النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقض مستمر و هذا يعني أن بالرغم من حدوث نموا اقتصاديا بهذه الدول إلا أن حالة الفقراء كانت تزداد بؤسا، و لقد أثار هذا الأمر شكوك الاقتصاديين في مدى جدوى الجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال النمو بالنسبة للطبقة العريضة من السكان، و لذا أصبح شرطا من شرط التنمية أن يصاحب النمو الاقتصادي تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.[1]

المطلب الثالث : الملامح الأساسية للتنمية.

لقد قام شينري بقياس العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي كمؤشر للنمو وعديد من المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار و الادخار و الصادرات و الواردات و الاستهلاك الخاص و الاستهلاك العام وغيرها لتحديد أهم ملامح التنمية، و قد توصل إلى أن ملامح التنمية يمكن حصرها في ثلاثة أنواع من العمليات:

1- عمليات التركيم:[2]

و تتمثل أولى عمليات التركيم في التكوين الرأسمالي المادي و الذي ينعكس في زيادة معدل الادخار ومعدل الاستثمار مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي كما ينعكس أيضا في انخفاظ نسبة صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي، و هو ما يشير إلى تناقص اعتماد الدولة الأكثر تقدما على التدفقات الرأسمالية من الخارج.

أما ثاني عمليات التركيم فهي تتمثل في التكوين الرأسمالي البشري و الذي ينعكس في زيادة النسبة المرتفعة من الدخل على التعليم، و زيادة نسبة التسجيل في المدارس بالفئات العمرية المختلفة مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

2- **عمليات تخصيص الموارد:**[1] و تتمثل أولى هذه العمليات في تغير هيكل الإنتاج و الذي ينعكس في زيادة النسبة التي تحتلها كل من الصناعة التحويلية و الخدمات من الناتج المحلي مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي و تناقص النسبة التي يحتلها القطاع الأولى.

1 عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية,الاسكندرية: الدار الجامعية ،طبعة،2004،ص17.

.2المرجع نفسه,ص.18

أما ثاني عمليات التخصيص فهي تتمثل في تغيير هيكل الطلب المحلي و الذي ينعكس في تناقص نسبة الاستهلاك الخاص من الطلب المحلي و تزايد نسبة الاستهلاك العام و يعبر هذا عن حقيقة دور الحكومة في تغذية الطلب المحلي مع تزايد الدخل في التجربة الماضية، يضاف إلى ذلك إنخفاض نسبة الإنفاق على الغذاء من الدخل مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

و يتمثل تغير هيكل التجارة ثالث عمليات التخصيص، و ينعكس هذا العنصر في تزايد النسبة التي تمثلها الصادرات و الواردات من الناتج المحلي مع تزايد متوسط الدخل الحقيقي، بالإضافة إلى تزايد النسبة التي تحتلها الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية و انخفاض نسبة الصادرات الأولية.

و يعني هذا أن التنمية الاقتصادية يصاحبها زيادة انفتاح الاقتصاد على الخارج و إن كان هذا يعني بالضرورة زيادة درجة التبعية للخارج طالما أنه يصاحب زيادة درجة التنوع السلعي في الصادرات و زيادة درجة التنوع الجغرافي.[2]

3- العمليات الديمغرافية و التوزيعية:

و تتمثل أولى هذه العمليات في تغيير هيكل العمالة و الذي ينعكس في زيادة نسبة العمالة المحولة لقطاعي الصناعة التحويلية و الخدمات و انخفاض نسبة العمالة بالقطاع الأولى، مع زيادة متوسط الدخل الحقيقي.

يضاف إلى ذلك تناقص معدل المواليد و كذلك معدل الوفيات مع تقدم مرحلة التنمية، و إن كان الانخفاض في معدل الوفيات عادة ما يكون أكبر من الانخفاض في معدل المواليد بدرجة كبيرة و تقل الفجوة بينه و بين معدل الوفيات.

أما ثالث هذه العمليات فهو يتمثل في تناقص النصيب النسبي من الدخل القومي للطبقة الفقيرة من السكان في المراحل الأولى للنمو، و تزايد هذا النصيب النسبي في المراحل المتقدمة من النمو.

1 مايكل ابدحمان،مرجع سابق،ص466.

2عبد الله محمد قاسم السيد ،التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 25.

الفصل الثاني

مظاهر تأثير الإستثمار في

مجال التنمية في الجزائر

الفصل الثاني : مظاهر تأثير الاستثمار في مجال التنمية في الجزائر.

المبحث الاول :المناخ الاستثماري.

هو مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون آخر.. ويبدو أن المناخ الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تقسيم مكونات المناخ الاستثماري إلى:

المطلب الأول: مكونات المناخ الاستثماري.[1]

1- الإطار الاقتصادي:

يتمثل هذا الإطار بالبني والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، وآفاق تطوره، وتعتقد الدكتورة نضال شاكر الهاشم في بحثها(رؤيا في المناخ الاستثماري الجاذب) ان توفر البني التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء لابد ان تلعب دورا مهما ومؤثرا ليس فقط في تحديد الحجوم الاستثمارية المستقطبة بل وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .كما يتأثر المناخ الاستثماري بالاختلالات (الماكرو اقتصادية) في البلد المعني، خاصة فيما يتعلق بمعدل التضخم، تقلبات سعر الصرف، مدى تطور الجهاز المصرفي، حجم السوق وإمكانات نموها المتوقعة، مدى توفر المواد الأولية والعمالة المحلية الماهرة وغير الماهرة.

2- الإطار السياسي[2]:

تعتبر العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرين يأخذون بنظر الاعتبار جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في

[1] دريد كمال أل شبيب،الاستثمار و التحليل الاستثماري، مرجع سابق، ص 40.

[2] علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 11، ص200.

البلد، قوة المعارضة وطبيعة التغيرات السياسية المحتملة، وغير ذلك من الاوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني.

1- الإطار القانوني:

لابد من وجود إطار قانوني يرسي الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي عامة والحركة الاستثمارية خاصة، بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين، والقطاعات الاقتصادية، كما لابد ان تميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات أو التطبيقات العملية لتلك القوانين على ارض الواقع، كما لابد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة، بهدف جذب الاستثمارات، ويأخذ الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للأفراد والمؤسسات الوطنية، فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤيا، والشفافية تعني هنا:

الشعور بان التنافس شريف ونظافة الإجراءات، وعدم اللجوء إلى التحايل والرشوة، واستغلال النفوذ .وبذلك يمكن تأمين مشروع وجذب استثماري حقيقي[1]..

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الجزائري.

لقد نتج عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر آثار إيجابية في عدة مجالات نذكر من بينها المديونية والصناعة والعمالة والسياحة، ولم يترتب على الاستثمار الأجنبي آثار سلبية كذلك على مستوى التكنولوجية وميزان المدفوعات والعمالة أيضا، وهذا ما يتم توضيحه فيما يلي:

الفرع الأول:الآثار الإيجابية.

فيما يخص ذلك يمكن على السبيل ذكر مايلي:

أ- المديونية:

ب-إن عملية الاستثمار الأجنبي نظريا تأتي بالعملة الصعبة الذي ينشأ إنتاجية وطنية للسوق الجزائرية والتي تسعى الدولة من تقلص حصص الواردات من هذه المنتوجات واستعمالها في ميادين أخرى مثل خدمة الدين أو توسيع الاستثمار أو التخفيف من عبء المديونية وهو الهدف الذي تسعى الجزائر إلى بلوغه.

ت- العمالة:

[1].المرجع نفسه.

ث- إن مشاركة رأس المال الأجنبي في مؤسسات محلية يعطي نتائج سلبية إذا كانت اليد العاملة الأجنبية، غير أن الاستثمار الأجنبي على العمال والمكاسب معقدا، فهو يؤثر بصفة مباشرة على الكفاءة الإنتاجية أي اختيار أحسن كفاءة، وتكون النتائج إيجابية في حالة إنشاء مؤسسات وشركات جديدة تستقطب يد عاملة وطنية جديدة وتمتص البطالة الموجودة، أما من ناحية الأجور فيجب أن تكون أجور المدفوعة من الطرف الأجنبي أكبر من الطرف المحلي حتى يتمكن العامل الوطني من رفع مدخوله وبالتالي تحسن المعيشة، وإلا فلن يكون هذا التأثير دوره الإيجابي.

ج- **ج- الصناعة:**

ح- الاستثمار الأجنبي يمثل 48.8%من مجموع الاستثمارات الأجنبية الذي يسمح للصناعة الجزائرية في الدخول إلى الأسواق الدولية من خلال التصدير، ذلك أن الهيكلة الحالية للصادرات تحولت جذريا، حيث أن المنتوجات النهائية تمثل 56% من المبلغ الإجمالي للصادرات، النسيج والجلود 36%، الصناعات الميكانيكية والكهرباء 2.1%، الزراعة الغذائية 15.6% وبالتالي:[1]إن الاستثمار اليوم يعتبر من أحسن الوسائل لتطوير النشاطات الاقتصادية المختلفة، وأفضل مثال على ذلك نجاح بعض التجارب على غرار مشروع الشراكة بين "إيناد" و"هنكل" الألمانية التي تساهم بـ60% ومشروعين "ألفاسيد" مع "أبات" الهندية التي حصلت على نسبة 70% ومجموعة المشروبات الجزائرية مع مجموعة "كاستيل" الفرنسية التي أخذت نسبة 48.54% من الحصص، وتم تجسيد مشاريع أخرى

مع فتح رأسمال الخطوط الجوية ومطار الجزائر عبر الامتيازات، إلى جانب ثلاث مصانع للإسمنت، وثمانية للآجر، هذا حسب إشارة من وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات. إلا أنه قد حلت 100 مؤسسة وأنشأت 1800 مؤسسة إبراء، وهو ما يسمح بتأميم 27000 منصب عمل، وإنشاء 15000 منصب عمل جديد.

ويشير تقدير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن النسيج الصناعي الجزائري متكون من 400 مؤسسة منها 380 مؤسسة عمومية اقتصادية تمتلك 1117 وحدة إنتاجية تشغل 480000 عامل من مجموع 6 ملايين من اليد العاملة النشيطة لكن القطاع الخاص يساهم حاليا خارج المحروقات بـ52% من القيمة المضافة و88% في قطاع الخدمات و68% في البناء والأشغال العمومية و66% في الصناعة الغذائية و34% في مجال

[1] المرجع نفسه،ص201.

الصناعة و65% في الواردات، حيث يستورد الخواص ما مقداره 5.9% مليار دولار عام 2000 أي ما نسبته 65%.

د - السياحة:[1]

بحكم الموقع المطل على البحر الأبيض المتوسط البالغ 1200 كلم ومن سلسلتين جبليتين قسمت البلاد إلى ثلاث مناطق: الساحل، التل والصحراء بمساحة 02 مليون كلم2، تسمح بتطبيق سياحة ذات أربعة فصول، فالسياحة تلعب دور مهم وإيجابي في فعالية التشغيل وميزان المدفوعات من أجل هذا تشجع الدولة الشركات والفنادق السياحية العالمية في عملية تهدف لجلب المزيد من السياح.[2]

الفرع الثاني:الآثار السلبية.

كما أن للاستثمار الأجنبي آثار إيجابية فله كذلك آثار سلبية يمكن ذكر بعضها:

أ - التبعية التكنولوجية:

سبق أن دفعت الجزائر حوالي 5% من إنتاجها القومي الإجمالي لاستيراد التكنولوجيات الأجنبية (تراخيص وبراءات وهندسة) وقد أظهرت الحسابات أن الجزائر تمثل من سكانها 0.5% من سكان العالم الثالث، يستهلك أو يشترى 12% من حجم التكنولوجيا، تفوق حصة البلدان الأخرى في المجموعة بحوالي النصف وهذا الرقم يعكس ظاهرة مهمة تبين إرادة الجزائر على التصنيع من جهة وتدل من جهة أخرى على أحد الأمرين الجزائر إما تستورد التكنولوجيا بكثرة، أو أنها تستوردها بأسعار باهظة، جدا أو أن هذين الأمرين يتركبان.

تمثل التبعية التكنولوجية في بلد ما في أن يكون هذا البلد غير قادر خلال مدة طويلة على استعمال أوصيانة أو تقليد، أو ابتكار سلع رأسمالية وما يتصل بها من طرق تنظيمية وترجع حالة التبعية هذه إلى انعدام أو

[1] أحمد علي ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربة ،الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،السنة 2002، ص47.

[2] الاستثمار الأجنبي في الجزائر : مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص المالية من اعداد الطالب شيخي مراد دفعة 2005/2004 سعيدة.صفحة 64.

نقص الموظفين الأكفاء إبتداءا من الموظفين اللازمين لبحث الأساليب للمتغيرات إلى الموظفين اللازمين لعملية الإنتاج.[1]

ولقد أدت عملية تراكم رأس المال في الجزائر إلى توسيع نماذج الاستثمارات مما أدى إلى ازدياد التبعية التكنولوجية، وذلك بسبب الاستعمال الواسع للتجهيزات والسلع شبه المصنعة القادمة من الخارج كما أدى هذا الاتساع إلى ازدياد المشتريات من الترخيص واستخدام العمال الأجانب في التركيب والتشغيل وكذلك في صيانة هذه التجهيزات بالإضافة إلى هذه التبعية المتزايدة من ناحية الكم هناك مجال آخر يتعلق بالنوعية أدى إلى توظيف استثمارات جديدة في ميادين الإلكترونيات وهندسة الآلات الدقيقة والبتر وكيمياويات حيث يصعب التمكن والتحكم في التكنولوجيا كما هو الحال في الصناعات القديمة مثل صناعة النسيج والمواد الغذائية.

ب- الأثر على العمالة والمدخول:

يكون تأثير الاستثمار الأجنبي على العمالة سلبي إذا كانت اليد العاملة المستخدمة أيضا أجنبية، خاصة أن المشاريع الاستثمارية الأجنبية تحتاج إلى يد عاملة ذات كفاءة عالية وهذا ما لا يتوفر في اليد العاملة الوطنية مما يؤدي إلى انتشار البطالة، وبالتالي فإن وجود المؤسسات الأجنبية لتنفيذ مشاريع الاستثمار يؤدي بالتأكيد إلى جعل هذه الظاهرة أكثر انتشارا.

ج- الأثر على ميزان المدفوعات:

[2] يكون الأثر على ميزان المدفوعات سلبي في الحالتين التاليتين: استيراد المواد والمنتجات النصف المصنعة ففي حالة خروج أرباح المشاريع الأجنبية إلى الدولة الأم وتكون الحالة الأولى في حالة التدفق الواسع للاستثمارات مما يؤدي إلى الحاجة للسلع والمنتجات النصف المصنعة والتي تكون في غالب الأحيان غير متوفرة لدى البلد المضيف –الجزائر- ذلك أنها تكون ذات تكنولوجيا عالية مما يؤدي إلى استيرادها من الخارج وهذا ما يعكس أثرها السلبي على ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع نسبة الواردات.

[1] نفس المرجع،ص.65.
[2] نفس المرجع،ص.66.

أما في الحالة الثانية فإن الشركات الأجنبية تقوم بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها الاستثمارية إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة، وهذا ما يعكس أثره السيئ على ميزان المدفوعات.

وبالتالي فإن السياسة التكنولوجيا ودور المؤسسات الأجنبية فيها أثر كبير على هيكل التجارة الخارجية، حسب السلع والبلدان وعلى اتجاه التبادل التجاري. [1]

المبحث الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في التنمية:

الاستثمار الأجنبي هو وسيلة النهوض بالاستثمار، و توقيف التدهور التي تعرفه قطاعاتنا بهدف رفع عوائدها، و دفع حركة الاقتصاد الوطني و بصفة أخرى الاستثمار الأجنبي محرك أساسي للتنمية الاقتصادية في نظر السلطات الجزائرية، و هذا ما أكده أحد القائلين : " إن رؤوس الأموال الأجنبية ينظر إليها كمكملة للجهد المبذول للتنمية انطلاقاً من إعادة ديناميكية حقيقية للاستثمار اعتماداً على تشريع جديد و جذاب للمشرفين"

و انطلاقاً من هذا قامت الجزائر بتشريع قوانين جديدة و المتعلقة بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وإقرار الشراكة على أساس إنشاء اقتصاد مختلط بين المتعاملين الوطنيين (العموميين و الخواص) و من جهة أخرى المتعاملين الأجانب، بداية من قانون 90/10 الخاص بالنقد و القرض و الذي تم تعديله بعد ذلك بسنوات بقانون 93/12 الخاص بترقية الاستثمار الأجنبي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إصدار السلطات الجزائرية لهذه القوانين الجديدة معناه ترقية الاستثمار الأجنبي و حمايته من أجل توجيهه، و الأخذ بعين الاعتبار الأوليات المحددة من قبل السلطات الجزائرية تجاه هذا الاستثمار و ذلك على أساس الرفع من جلب العملة الصعبة و درجة التأقلم الوطني و نوع التكنولوجيا المستخدمة، إنشاء مناصب شغل جديدة و كذلك إنعاش الصادرات و ترقيتها كل هذه الأوليات لها معنى واحد هو دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.[2]

و يجب الإشارة هنا أيضاً إلى السلطات الجزائرية قد أخذت بعين الاعتبار المحددات الرئيسية التي تضمن السير الحسن للاستثمار الأجنبي و التي يمكن اعتبارها بمثابة الظروف الملائمة التي يجب توفيرها من اجل

[1] مجلة الجدول مجلة الكترونية شهرية تعنى بالعلوم الإنسانية العدد 24 ، سبتمبر 2006 الموقع www.uluminsania.net
[2] www.kantakji.com/eiqh/files/economics/5503.

نجاح عملية اجتذاب المتعاملين الأجانب و تحسين الاستثمار الأجنبي واقعيا و يمكننا تمثيلها في تحسين النظام الجبائي و المالي و كذلك تهيئة المحيط السياسي و القانوني و الاقتصادي كل هذه الظروف تقريباً، قد تم تهيئتها و بهذا نستطيع القول أن النظرة السائدة خلال عقد التسعينات تتميز بكونها مشجعة للاستثمار الأجنبي باعتبار العامل السياسي من هذه العوامل التي تعطي ديناميكية فعلية لاقتصاد الوطني مستقبلاً و يمكن إظهار دور الاستثمار الأجنبي في تنمية من خلال مايلي :

المطلب الأول: العمالة.

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في حالة إنشاء مؤسسات و شركات جديدة تستقطب يد عاملة وطنية جديدة و تمتص البطالة الموجودة، و هذا ما يؤدي بالدرجة الأولى إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد و بالتالي تأثير على التنمية الاقتصادية و الجدول التالي يوضح لنا زيادة عدد المشاريع في الجزائر و بالتالي زيادة فرص العمل من سنة 1993 إلى سنة 1998 و هذا ما يؤدي إلى رفع حركة النمو.

الجدول رقم (01) تطور حركة الاستثمار :

السنة	عدد المشاريع	فرص العمل
1994/1993	694	59606
1995	384	73818
1996	2075	1278449
1997	4989	266761
1998	9144	388702

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI.[1]

الفرع الثاني :التكنولوجيا .

إنّ دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يؤدي إلى جلب التكنولوجيا المتطورة و الجديدة إلى البلاد. و هذا ما يؤدي بدوره إلى اكتساب العمال الوطنيين إلى الخبرات و المهارات المتطورة الناتجة عن هذه التكنولوجيا و هذا ما يساعد في عملية التنمية أيضا.

[1] تومي عبد الرحمان،واقع و افاق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2000/2001،ص201.

الفرع الثالث: الإيرادات .[1]

إن تطور حركة الاستثمار الأجنبي و زيادة تدفق الاستثمار في البلاد يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات و ذلك ما يساعد في التنمية أيضا، ذلك أن ارتفاع الإيرادات له تأثير على عدة مستويات منها تحسين مستوى معيشة الأفراد و تحسين وضعية البلاد كحل و بالتالي تحسين الاقتصاد الجزائري و دفعه نحو النمو، والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي من سنة 1996 إلى سنة 1994 و نلاحظ من خلال الجدول أنها في تزايد مستمر.

الجدول2):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI.

الفرع الرابع :تطور الاقتصاد بصفة عامة .[2]

يساعد الاستثمار الأجنبي بتطوير الاقتصاد بصفة عامة وذلك من خلال تطوير الصادرات وترقيتها وكذا جلبه لليد العاملة الوطنية ودخول التكنولوجية الجديدة .وجلب العملة الصعبة أيضا وغير ذلك ما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام والجدول التالي يوضح تطور حركة الصادرات من سنة 1970الى 1990 وهي في تزايد مستمر

الجدول رقم (03) تطور حركة الصادرات (2):

السنة/المؤشرات	1970	1975	1979	1985	1990	1995	1997	1999
صادرات السلع والخدمات	1009	4219	9484	10149	11011	9357	13894	12000

المصدر مجلة الاقتصاد و الأعمال ص 40.[3]

[1] نفس المرجع ،ص202.

[2] نفس المرجع، ص203.

[3]-نوفل علي ،الاستثمار الأجنبي في الجزائر وعلاقته بالتنمية،مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس،تخصص مالية،نقود و بنوك،سنة،2007،ص41.

المبحث الثالث : تقييم الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 و يشير هذا المؤشر إلى البيئة الاقتصادية المستقرة و المحفزة و الجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ، معدلات متدنية للتضخم و سعر صرف غير مغالي فيه و بنية سياسة و مؤسسية مستقرة و شفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي و التجاري و الاستثماري.

تقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية و تمثل محصلة و نتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة و تشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية ، مجموعة السياسة النقدية ، و مجموعة سياسات المعاملات الخارجية و الجدول الموالي يلخص وضع الجزائر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.[1] **الجدول** : المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

السنة / البلد	2005	2006
الجزائر	1،80	1،52
المغرب	2،93	2،3
مصر	5،5	5،3

[1] نفس المرجع ،ص47.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسة الاقتصادية للجزائر و الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي :

2 = [3/(0+3+3)]

مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي :[1]

- اقل من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار
- من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار
- من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار

أي و بالاستناد لهذا المؤشر يمكن أن نؤكد تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر خلال السنتين الأخيرتين و يرجع الفضل في ذلك إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بعد ارتفاع أسعار النفط وتحسن إيرادات الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جدبا للاستثمار الأجنبي بل إنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر عليها ، فحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فإن الجزائر تعتبر من أقل الدول استقطابا للاستثمارات

الأجنبية المباشرة فقيمة الاستثمارات المسجلة خارج قطاع المحروقات خلال سنتي 2005 و 2006 قدرت بحوالي1 مليار دولار و تبقى الجزائر بعيدة عن المستويات المسجلة من قبل دول منطقة شمال إفريقيا ، خاصة تونس و المغرب[2]

فرغم أن التقرير الدولي قد كشف عن ارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه 6 دول افريقية بترولية حيث بلغت 15 مليار دولار أو نسبة 48% من قيمة إجمالية للاستثمارات التي استقبلتها أفريقيا إلا أن الجزائر ظلت من الدول التي لم تستفيد كثيرا من ارتفاع حصتها مقارنة بالدول الأخرى مثل مصر ونيجيريا و غينيا الاستوائية و التشاد و السودان إلى جانب أنغولا حيث يشير التقرير إلى أن الجزائر لا تزال تصنف ضمن الدول التي لم تستغل قدراتها مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية التي تتحصل عليها.

و الجدول التالي يوضح التدفقات المالية الدولية التي تحصلت عليها : كل من الجزائر مصر

[1] نفس المرجع ،ص،48.
[2] نفس المرجع،ص،50.

المطلب الثاني : مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار[1].

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين من وجهة نظر المستثمر الأجنبي ، و يلاحظ أن هنالك عددا متناميا من هذه المؤشرات ، و التي هي باعتراف واضعيها أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة و الثبات و لا تخلوا من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار و ترجحه ، فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض المؤشرات و بين مقدار ما يجتدبه من استثمار أجنبي ، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية.

و من أجل معرفة مكانة الجزائر و تقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي ، كما تجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية و ذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أولعدم توفر البيانات

الكافية و من أجل المقارنة نعرض في الجدول الموالي ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة مع التركيز على وضعية الجزائر و تحليل وشرح هذه المؤشرات[2]

الجدول: ترتيب الجزائر –تونس-المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة سنـــة 2002[3].

المؤشر	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر الاستدامة البيئية	مؤشر التنمية البشرية 162 دولة	مؤشر الوارد IDE 140 دولة		المؤشر المركب للمخاطر القطرية	المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة 70 دولة	مؤشر الشفافية
				مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانات			

[1] دحماني سامية ،تقيم مناخ الاستثمار ودوره في جدب الاستثمار الأجنبي،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،الجزائر،سنة،2001،ص 96.
[2] نفس المرجع ،ص103.
[3] أحمد علي، تقرير مناخ الاستثمار،مرجع سابق،ص204.

البلد								
الجزائر	**94**	**70**	**106**	**111**	**96**	**87**	**54**	**-**
تونس	**68**	**61**	**97**	**67**	**74**	**56**	**35**	**36**
المغرب	**68**	**73**	**123**	**101**	**90**	**53**	**49**	**-**

مؤشر الحرية الاقتصادية :[1]

تم اعتماد هذا المؤشر مند سنة 1995 و ذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل :

- السياسة التجارية (معدل التعريفية الجمركية ووجود حواجز غير حكومية)
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)
- تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر
- وضع القطاع المصرفي و التمويل
- مستوى الأجور و الأسعار.

[1] نفس المرجع،ص205.

- حقوق الملكية الفردية

– التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية

– أنشطة السوق السوداء

تمنح هذه المؤشرات العشرة أوزانا متساوية و يحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية و يمكن تقييم هذا المؤشر كما يلي :

- (1- 1،95) يدل على حرية اقتصادية كاملة.
- (2- 2،95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (3- 3،95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.
- (4-5) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

_تقييم وضعية الجزائر:

تراوحت قيمة المؤشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2002 بين 3،10 و 3،50 مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة و احتلت بذلك المرتبة 94 على خلاف كل من المغرب و تونس التي توجد ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2،95 و توجدان في المرتبة 68.

وحسب آخر تقرير الذي اصدر سنة 2006 فان الجزائر تراجعت إلى الرتبة 134 من حيث حرية الاقتصاد وبدلك غابة الجزائر من قائمة مؤشر الحريات الاقتصادية في هذا العام. [1]

يقول التقرير إن إقامة مشاريع في الجزائر يتطلب وقتا طويلا جدا بالمقارنة مع المتوسط العالمي، من السهل جدا إنشاء شركات و لكن من الصعوبة الحصول على التراخيص أو السجل التجاري بسبب القوانين الحالية مشيرا أن حل و تصفية الشركات و المشاريع يعتبر سهلة نسبيا

و ذكر التقرير أن العملية معقدة جدا بسبب النصوص القانونية الكثيرة أكثر من 400 مادة أوبند قانوني مما يجعل هذه العملية التقنية طويلة ومعقدة ، و يضيف التقرير بأن القوانين الحالية لا تميز بين الاستثمارات الوطنية و الاستثمارات الأجنبية مشيرا إلى أن قانون أوت 2001 الذي أدخل تعديلات على

[1] دحماني سامية، مرجع سابق،ص117.

قانون الاستثمار و صلاحيات وكالة تطوير الاستثمار بغرض تسهيل العملية الاستثمارية لم ينجح في إزالة تخفيضات المستثمرين الذين لا يزالون يعانون من العراقيل وقال التقرير إن الحكومة تتدخل في السوق المالية و في عمل البنوك. [1]

مؤشرات الشفافية :[2]

تصدر الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لفرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد ، يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ، و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ، و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المهني ، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

تقييم وضعية الجزائر:

حسب العديد من التقارير الدولية و المنظمات غير حكومية وحسب منظمة الشفافية.

الدولية نجد أن الجزائر توجد ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية و الحد من الفساد إذ أن القرير البنك الدولي لسنة 2002 قد وضع الجزائر في الرتبة 32 بينما نجد كل من تونس و المغرب في مرتبة أحسن حيث كانتا في المرتبتين 79 و 70 على التوالي[3]

- **مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:**

تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 ، و يهدف هذا المؤتمر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية و مدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي و الخارجي وخلق وظائف في سوق العمل و

[1] نفس المرجع ،ص 119.
[2] نفس المرجع،ص،120
[3] -نوفل علي ،الاستثمار الاجنبي في الجزائر وعلاقته بالتنمية،مرجع سابق،ص50.

في تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنين :الأول الأداء للاستثمار الأجنبي الوارد و الثاني مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي.

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و يؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة .

أما مؤشر الإمكانات فيستند إلى8 عوامل تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، عدد خطوط الهاتف ، حجم استهلاك الطاقة ، نسبة الإنفاق على البحوث ، الدخل الوطني ، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا للسكان ، تصنيف القطر السيادي

دليل المؤشر: وفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على:[1]

- معدل واحدة فما فوق يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي .
- معدل دون الواحد يعني وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب IDE .

- ووفق مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين 0 و 1 و يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة التغيير في القطر و أدنى قيمته للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى للمتغير .

- و من مقارنة وضع البلد وفق لمؤشري الأداء و الإمكانات يتم تصنيف ضمن إحدى المجموعات التالية :

- مجموعة الدول السابقة :تحظى الدول لمؤشر الأداء مرتفع و مؤشرات إمكانات مرتفعة و تشمل هذه المجموعة 42 دولة .
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها و هي التي تحظى بمؤشرات أداء مرتفع و مؤشر إمكانات منخفضة و تشمل هذه المجموعة 28 دولة من بينها تونس .
- مجموعة الدول مادون إمكاناتها و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع و تشمل 30 دولة .
- مجموعة الدول متدنية الأداء و هي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا .

[1] نفس المرجع، ص،58.

تقييم وضعية الجزائر: [1]

حسب هذا المؤشر فإن الجزائر تنتمي إلى مجموعة الدول متدنية الأداء و هي التي تحظي بمؤشر أداء منخفض بحيث كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988 – 1990 يقدر ب (0) .

ليصبح في حدود (0.3) خلال الفترة 1998 – 2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد بينهما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة لجزائر خلال 1988 – 1990 في حدود 0.198 ليصبح خلال الفترة 1998 – 2000 في حدود 0.216 وكان ترتيب الجزائر 96 من 140 بلد شمله المؤشر

- **المؤشر المركب للمخاطر القطرية :**

يصدر شهريا عن مجموعة GROUPPRS الدليل الدولي للمخاطر القطرية مند عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريا مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها . يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي نسبته 50 % من المؤشر المركب و مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية 25% .ومؤشر تقويم المخاطر المالية 25%.

- دليل المؤشر : x هو المؤشر .

- $0 \geq X \geq 49.5$ نقطة : درجة مخاطر مرتفعة جدا .
- إذا $50 \geq X \geq 59.5$ نقطة : درجة مخاطر مرتفعة .
- من $60 \geq X \geq 69.5$ نقطة : درجة مخاطر معتدلة .
- من $70 \geq X \geq 79.5$ درجة مخاطر منخفضة .
- من $80 \geq X \geq 100$ درجة مخاطر منخفضة جدا.

تقييم وضعية الجزائر :[2]

تحسن ترتيب الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالاستثمار في نهاية سنة 2002 مقارنة بنهاية سنة 2001 إذ بعد أن كانت قيمة المؤشر في نهاية سنة 2001 في حدود 61.5 نقطة أي أنها تتميز بدرجة مخاطر معتدلة ففي سنة 2002 حدث تحسن طفيف لترتيبها الذي أصبح في المرتبة 87 ب 63.8 نقطة

[1] نفس المرجع ،ص،59
[2] نفس المرجع ،ص،60

و بقيت رغم ذلك في نفس وضعية المخاطر ، علما أن كل من تونس والمغرب تصنفان ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة .

- **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة** :

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية منذ عام 1996 لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي والتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجذابة و يشمل هذا المؤشر حاليا 70 دولة من الاقتصاديات الناهضة و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مكونات فرعية تضم 63 مكونا هي :

. مؤشر البيئة الاقتصادية و تشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الإندماج في الاقتصاد العالمي و مؤشرات بيئة أداء الأعمال .

. مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية و مدى انتشار استخدامها .

. مؤشر البيئة الاجتماعية: و تشمل مؤشرات التنمية و الاستقرار الاجتماعي و مؤشرات الصحة و مؤشرات حماية البيئة الطبيعية.

تقييم وضعية الجزائر:

تحصلت الجزائر على 1063 نقطة و احتلت بذلك المرتبة 54 من بين 70 دولة و هي بذلك تعتبر من بين بلدان المؤخرة فيما يخص ثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة[1]

المطلب الثالث : تقييم مناخ الإستثماري في الجزائر من طرف بعض رجال الأعمال العرب[2]

وديع نوري الحنظل (رئيس مجلس إدارة بنك أشور الدولي و مستثمر عربي في دول الخليج).

يرى وديع نوري أن مناخ الاستثمار في الجزائر جد جذاب إلا أن بعض الإجراءات البيروقراطية والمعاملات الإدارية تقف عائقا أمام المستثمر و رجل الأعمال العربي و في مقدمتها صعوبة الحصول على تأشيرة

[1]-أعميري خالد،أثار الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر،مرجع سابق،ص 63.

[2] عبد القادر بابا ،سياسة الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط،2004،ص138.

الدخول إلى الجزائر ،فنحن نطمح من الحكومة الجزائرية أن يتم إنشاء هيئة اقتصادية لتزكية رجال الأعمال العرب لتسهيل إجراءات الحصول على الفيزا ، كما نتمنى أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار مشكل النقل و المواصلات في ظل وجود رحلة واحدة في الأسبوع اتجاه دول الخليج ، فليس من المنطقي أن يتسم رجل الأعمال بسرعة التنقل لتسويق مشاريعهو هو الشيء الذي من الصعب أن يتحقق في الجزائر في حال بقاء رزنامة التنقل على هذا الشكل ، و إن كنت أثني على الجزائر جملة من الإصلاحات التي باشرتها خلال السنوات الأخيرة ، من أجل إصلاح مختلف أنظمتها الاقتصادية ، خاصة ما يتعلق منه بالجانب المالي و العقاري الذي نطمح إلى إيجاد فرصة عمل جديد فيه من أجل القيام بمشاريع استثمارية بالاتفاق مع الحكومة الجزائرية لأخذ قطع أرضية من أجل إنجاز مشاريع سكنية في إطار برنامج المليون و حدة سكنية

محمد سلطان بن هويدار الكتبي (النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة التجارة و الصناعة الشارقة):

الجزائر من بين أهم البلدان العربية التي يتطلع المستثمر و رجل الأعمال العربي إلىالمجيء و إقامة مشاريع فيها سواء بشكل خاص أو بالتعاون مع متعاملين جزائريين ، حقيقة كانت بالجزائر معوقات تمنع العرب من دخولها و الكل يعرف ، فسنوات الإرهاب التي عاشتها كانت أحد الأسباب وراء هذا إلا أنه و الحمد لله هذا البلد العزيز على قلوبنا استعاد أمنه ، و أصبح يوفر فرص استثمار جد هامة ينبغي علينا فقط استغلالها من أجل جعلها حقيقة تعود بالفائدة على الطرفين و عموما سأكون

حريصا على نقله إلى الإخوة الأعضاء في غرفة التجارة و الصناعة الشارقة و إن كنا نأمل أن تتيح لنا الحكومة إمكانية الإطلاع على القوانين التفصيلية المعمول بها في القطاع الاقتصادي بغية عرضها على المتعاملين في إمارت الشارقة الذين سنطلعهم لا محال على فرص الاستثمار والمعلومات التي تحصلنا عليها من خلال المشاركة في الملتقي العاشر لرجال الأعمال العرب

- **عيسى عبد الله العزيز (رئيس مجموعة العزيز الإماراتية للاستثمار)[1]**

الكل يتفق على مناخ الاستثمار في الجزائر تحسن بشكل كبير و ملحوظ مقارنة بسنوات التسعينات التي طبعها اللأمن بسبب الإرهاب إلا أن الأمور تغيرت الآن و لو أنه لا تزال بعض البيروقراطية تميز مختلف التعاملات التجارية بين مختلف المتعاملين في عمليات التسيير ، فيجب على السلطات المسئولة أن تضع لصالح المستثمر الجزائري إجراءات تسهيلات قبل المتعامل العربي أو الأجنبي ، ومن بين العراقيل التي

[1] نفس المرجع،ص،139

نعاني منها هي المدة الطويلة التي تستغرقها الإدارة في دراسة ملفات الاستثمار و إن كانت مجموعة العزيز متواجدة بالجزائر منذ 15 سنة عن طريق مطاحن الجنوب الكبرى بولاية بسكرة ة و التي يصل رقم أعمالها إلى 100 مليون دولار سنويا .

- **سعيد شرار (مفوض عام مجموعة لبند سترو الدنماركية):[1]**

السياحة، الخدمات ، و العقار تعد من بين أهم القطاعات التي تتوفر على فرص استثمارية جد هامة في الجزائر و نحن قررنا دخول هذا المجال للاستثمار في القطاع السياحي من خلال إنجاز فندق من خمس نجوم بإحدى ضواحي العاصمة أي بعد الوصول إلى اتفاق مع وزارة السياحة و هو المشروع الذي سيصل حجم استثماره حدود 20 مليون دولار ....

فالمناخ ملائم جدا لإقامة مثل هذه المشاريع و إن كان بعض الغموض يكتنف مجال الافتاح الاقتصادي ، و خاصة ما تعلق منه بنقل رؤوس الأموال و تحويل العملة ، حيث نتمنى أن نحصل على كل المعلومات المتعلقة بهذا المجال ، خاصة و أنها مسائل تم مناقشتها خلال أشغال الملتقى الذي لمسنا من خلاله إدارة قوية لدى المسئولين الجزائريين.

- **أحمد صالح اليافعي : مدير عام شركة القدرة العقارية :[2]**

أولا أريد أن أشير أن الشركة (القدرة العقارية) فرع عن المجموعة الإماراتية (القدرة القابضة) هي شركة تضم أربع تخصصات و هي القطاع العقاري ، و الصناعي ، الخدمات و قطاع البنية التحتية لدينا حوالي 35 مشروعا على مستوى الإمارات بقيمة إجمالية تقدر بأكثر من 40 مليار دولار، كما لدينا فرع في المغرب و نعتزم فتح مقر لنا آخر في الجزائر في حال ما إذا توفرت لنا الظروف الملائمة لذلك و نحن جئنا إلى الجزائر من أجل دراسة هذا المشروع بالدرجة الأولى ، ما دام مناخ الاستثمار حسب ما لمسناه من قبل و تأكدنا منه خلال مشاركتنا في الملتقى العاشر لرجال الأعمال العرب جد ملائم لتجسيده كما لفت انتباهنا مشروع مليون وحدة سكنية باعتباره مشروع ضخم بالنسبة للقطاع العقاري.

فنحن نريد المشاركة فيه مع نقل الخبرة الإماراتية في هذا القطاع إلى الجزائر التي تعد أهم البلدان في شمال إفريقيا من حيث فرص الاستثمار التي تتوفر عليها بالإضافة إلى هذا نحن سنعمل كل ما بوسعنا للدخول عالم الاستثمار في قطاع المحروقات مادام قطاعا واعدا جدا شانه في دلك شان قطاعي الخدمات و

[1] نفس المرجع، ص،140
[2] نفس المرجع،ص،141

الأشغال العمومية وان كانت السوق الجزائرية فيما مضى والى وقت قريب مغلقة ولكن الآن والحمد لله كل الإمكانيات و مؤهلات النجاح موجودة ونحن نتوقع أن تستقطب الجزائر خلال الخمس سنوات القادمة رؤوس أموال عربية جد ضخمة في حال تحسن القوانين المعمول بها .ادن انتظروا تواجد شركة (قدرة عقارية) الإماراتية بشكل يفوق كل التوقعات .

- **حسين محمد الميزة (رئيس بنك السلام)**

للجزائر إمكانيات وفرص كبيرة للنجاح ما دامت الإرادة موجودة وكدا الضمانات التي تقدمها الحكومة الجزائرية للمستثمرين العرب بدءا بقانون الاستثمار الجديد الذي سيسهل من مختلف الإجراءات التي تحكم قطاع الاستثمار في الجزائر مادامت طورت لصالح المستثمرين بالدرجة الأولى ، الدين ادعوهم إلى انتهاز الفرص التي تتوفر عليها الجزائر ، بالرغم من الظروف التي مرت بها طيلة عشرية كاملة إلا أنها استطاعت أن تسترجع مكانتها الحقيقية في الوطن العربي وكدا الغربي بدليل دخول مستثمرين كبار كالشركة الإماراتية " اعمار" وغيرها ونحن نعتزم فتح مصرف خاص في الجزائر برأس مال قدره 100 مليون دولار .[1]

المبحث الرابع: الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر

المطلب الأول: حصة الجزائر من الاستثمارات العربية.[2]

تقدر الاستثمارات العربية المسجلة لسنة2007 بأكثر من 5.6 مليار دولار بحيث أكدت وكالة ترقية الاستثمارات أنها سجلت جملة من المشاريع الاستثمارية العربية لسنة2007 تقدر قيمتها الأولية ب409.696 مليار دج أو ما يعادل 5.612 مليار دولار أمريكي، في مجالات الطاقة وإنتاج الكهرباء والاتصالات والسياحة و الفنادق والعقارات والمراكز التجارية ومراكز الأعمال وإنتاج الأسمدة الفلاحية العالية الجودة" .

ومن المقرر حسب الوكالة ، أن تنطلق حوالي عشرة مشاريع خلال السنة القادمة ، وسجلت الدراسات الخاصة بها تقدما كبيرا ومن المتوقع أن يصل غلافها المالي إلى حوالي مليار دولار ، ويتعلق الأمر بقطاعات السياحة والأدوية وإنتاج الكهرباء وبناء مراكز أعمال ، وفي قطاع تكنولوجيات الإعلام الجديدة وإنتاج الأسمدة ، وهي المشاريع التي ستطلقها المجموعة الكويتية " كيبكو" والمجموعة الإماراتية "إعمار"المهتمتان بمشروع إنجاز حظيرة تكنولوجية كبيرة بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله ، وإنجاز الواجهة

[1] شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، ص200، ://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

[2] ناجي بن حسين، تحليل و تقويم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية،العدد31، ص14،2009.

البحرية الجديدة للجزائر العاصمة ، حيث أطلع رئيس الجمهورية مؤخرا على مجسم مشروع تحويل خليج الجزائر العاصمة ، من طرف المجموعة الإماراتية "إعمار" وهو المشروع الذي تفوقيمته 2 مليار دولار وكشف تقرير للوكالة حصلت "الشروق اليومي" على نسخة منه ، أن قيمة المشاريع الاستثمارية العربية المسجلة للسنة القادمة تعادل مجموع قيمة المشاريع العربية المسجلة في الجزائر في مختلف المجالات بين سنوات 2000 و 2006 و حيث سجل خلال هذه السنوات 217 مشروعا استثماريا منها 53 مشروع شراكة بين مجموعات عربية وجزائرية، و174 مشروع استثماري مباشر بقيمة [1]

432.969 مليار دج ، في مجال إنشاء مصانع تحليه مياه البحر ومشاريع في قطاع الصيدلة والسياحة و الفندقة في مختلف مناطق التوسع السياحي خاصة بسواحل غرب العاصمة.

وأشار التقرير إلى أن القطاعات التي تمثل الوجهة الرئيسية للاستثمارات العربية في الجزائر هي السياحة والاتصالات متبوعة بالعقارات، فيما بدأت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات في الفترة الأخيرة [2]

تسجل اهتماما بالقطاع الصناعي من طرف رؤوس الأموال العربية وخاصة في مجالات إنتاج الإسمنت والأسمدة وإنتاج الكهرباء ، وكشفت الوكالة أن المشاريع التي سيتم الانطلاق في تجسيدها بداية من العام القادم هي مشروع إنجاز المركب السياحي سيدي فرج ومشروع إنجاز المركب السياحي موريتي الذي أطلقت عليه تسمية "منتدى الجزائر" والذي كان تابعا لإقامة الدولة الساحل، بالإضافة إلى الانطلاق في إنجاز حظيرة التسلية بالرياح الكبرى بالعاصمة ، حيث قدرت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات قيمة هذه المشاريع السياحية ب 226.350 مليار دج أغلبها مخصص لحظيرة الرياح الكبرى والذي يقدر ب 136.350 مليار دج ، كما ستعرف سنة 2007 أيضا الانطلاق في إنجاز فنادق ومراكز أعمال جديدة ومجموعة من العقارات الموجهة لقطاع الأعمال بقية 24.428 مليار دج ، من طرف مجموعات استثمارية خليجية على وجه الخصوص حيث تسعى الجزائر حسب التقرير إلى دعم حصتها من الاستثمارات المباشرة العربية المخصصة لمنطقة شمال إفريقيا والبالغة 100 مليار دولار وبين سنوات 2000 و 2006 أستثمر العرب في الجزائر قرابة 6 مليار دولار (منها 2.4 مليار دولار لمجموعة أراسكوم لوحدها في قطاع الاتصالات النقالة وإنتاج الإسمنت)، وتنفذ المجموعة القطرية الفيصل هولدينغ

[1] نفس المرجع.

[2] منصوري زين،واقع و افاق سياسة الاستثمار في الجزائر ،مجلة اقتصاديات إفريقيا،العدد02 ،ماي 2005،ص139.

مشاريع هامة في قطاع العقار حيث تقوم بإنجاز برجين في الشراقة سيتم استيلامهما سنة 2007 بالإضافة إلى خمسة أبراج أخرى ومركز تجاري قيد الإنجاز في الجهة الغربية للعاصمة ، وهي المشاريع التي تأكد أن الاستثمار العربي حاضر في الجزائر في مختلف القطاعات ، مثل الهواتف النقالة ، العقار، البنوك، التأمينات، السياحة، صناعة الإسمنت، والصناعة الصيدلانية، وسيقتحم بداية من السنة القادمة مجالات إنتاج الطاقة وإنتاج أسمدة الأمونياك و اليوريو التي تتمتع بجودة عالية ، وهو المشروع الذي ستبلغ قيمته 117.12 مليار دج.[1]

ويظهر أن النتائج المحققة في الجزائر من طرف المستثمرين العرب أكثر من مقبولة ، مثل نتائج مجموعة اوراسكوم أو المجموعات الأردنية في قطاع الدواء ، وهي النتائج التي شجعت رؤوس الأموال العربية الأخرى على القدوم إلى الجزائر و أشارت التقارير العديدة الصادرة عن مصادر رسمية الري أن المستثمرين العرب مهتمون بشكل خاص بقطاعات البنوك و التأمينات ، وهناك خمسة مقاولين عرب عبروا عن استعدادهم للدخول إلى الجزائر ، وهم من جنسيات لبنانية و إماراتية وقطرية ،ومن المغرب وتونس . وحسب وكالة ترقية الاستثمار فان العشرية المقبلة 2006-2015 ستعرف تدفقا هاما للاستثمار العربي في الجزائر ، شريطة ان يجتمع الحد الأدنى من الشروط المطلوبة من طرف هؤلاء المستثمرين وعلى الرغم من أن الأمر هنا لا يتعلق باستثمارات تتطلب تكنولوجيا عالية ولا استثمارات محركة بشكل خاص للاقتصاد الجزائري ، إلا انه أصبح لها الأثر الواضح بالنسبة للمستثمرين الأجانب .

1- الاستثمارات الفرنسية في الجزائر:[2]

تبقى الاستثمارات الفرنسية المباشرة باعتراف المسئولين أنفسهم بعيدة عن المستويات التي نجدها في كل من تونس و المغرب،فقد بلغت خلال عام 2005 ب 140 مليون أورو،فالشركات الفرنسية رغم التعديلات التي اعتمدتها هيئة التأمين و الضمان على التجارة الخارجية "كوفاس "بخصوص المخاطرة الجزائرية سنتين 2005و2006 و رغم قرارها العام المنصرم فتح مكتب تمثيلي لها بالجزائر رفضت في مجملها فكرة نقل جزء من نشاطها إلى الجزائر على غرار ما تقوم به في المغرب و تونس وإيران مثلا.

[1] نفس المرجع ،ص،141.

[2] كمال شريط، تحليل واقع الاستثمارالأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر،تونس و المغرب خلال الفترة،(2005،2010)،مجلة البحوث والدراسات العلمية،جامعة يحي فارس، تبسة،عدد06،سنة2012.

و تشمل الاستثمارات الفرنسية بالجزائر مشاريع و التي تقوم بها مجموعة "توتال" في المجال النفطي وفتح الوكالات البنكية و تطوير فروع المؤسسات،و لكن الاستثمارات المنتجة خارج نطاق الخدمات والمنشات تظل متواضعة لغاية 2006،و تفيد ذات التقديرات الفرنسية بان هناك ما بين 180و200 مؤسسة تنشط مباشرة في الجزائر و غالبا ما تركز الشركات الفرنسية حاليا على قطاعات محددة مثل الصناعات الغذائية إذ تمثل المصالح الفرنسية في مجال التحويلات المالية البنوك الفرنسية في الأساسية ، التي تقوم بتدعيم تواجدها من خلال فتح فروع لها على غرار "سيتيلم" في مجال قروض الاستهلاك بالخصوص فصلا عن التأمين يضاف إلى هذه النشاطات عدد من المؤسسات التي تعمل في مجالات محددة مثل "ميشلان" في مجال العجلات و "دانون" في مجال الصناعة الغذائية

من جانب آخر قدرت قيمة مخزون الاستثمارات الفرنسية المباشرة إلى غاية 2006 بحوالي 1،5 مليار أورو و 8000 منصب عمل ، و تظل هذه الأرقام متواضعة مقارنة بما يتم في دول الجوار.

فعل سبيل المقارنة فإن المغرب استفادت من متوسط 2 مليار أورو سنويا جراء الاستثمارات الفرنسية المباشرة كما أن عدد الوظائف المحققة في قطاعات الإلكترونيك و تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المغرب تفوق حاليا 6000 شخص و ذات الأمر ينطبق على تونس .

2- الاستثمارات الألمانية :[1]

عرفت الاستثمارات الألمانية تقدما ملحوظا في سنوات الأخيرة بحيث قامت ألمانيا بالاستثمار بالجزائر عن طريق عقد الشراكة أبرمتها الشركة الألمانية هنكل مع مركبي عين تموشنت و ينتظر توسيع نطاق شراكتها يشمل مركب شلغوم العيد و مركب سور الغزلان .

بالإضافة إلى قيام ألمانيا بإبرام عقود في مجالات عديدة مثلما حدث في 08ماي2001 و الذي يتعلق بإنشاء شركة مختلطة بإنتاج الهليوم مع إمكانية التصدير في قطاع الكيمياءوالبيتروكيمياء بين المؤسسة الوطنية للغاز الصناعي و شركة " كيندي" الألمانية و كذا توقيع اتفاق للشراكة مبدئي مع مكتب الهندسة و الاستشارية الألماني " داك" لإنجاز السكك الحديدية بما في ذلك الطرقات المهيأة للحافلات الكهربائية " مترو" هذا إلى جانب اتفاقية أخرى للإقرار الشراكة بين أوديس الشركة الوطنية للسيارات الصناعية و كذا مشروع آخر على وشك استكماله مع المؤسسة الجزائرية " أليون ماتيكسا" لصناعة الجير و تعتزم ألمانيا تخصيص

[1] نفس المرجع.

مليار أوروا للاستثمار في الجزائر خلال عام 2007 و حسب الغرفة الجزائرية الألمانية للتجارة و الصناعة ، فإن هذه الاستثمارات تمس قطاعات البتروكيمياء و السكك الحديدية و الموارد المائية ، علما بأن الشركات الألمانية العاملة في الجزائر و حتى سنة 2007 تقدر ب 110 شركة و يضل حجم الاستثمار في الوقت الحالي .

3-الاستثمارات الإيطالية :

كشف كاتب الدولة الإيطالي للتجارة ماورواغتستني أن حجم الاستثمارات الإيطالية في الجزائر لا يتجاوز 6 مليون أورو معترفا بأن المبلغ متواضع و لا يرقى لمستوى تطلعات البلدين غير أنه توقع فعل سبيل المقارنة فإن المغرب استفادت من متوسط 2 مليار أورو سنويا جراء الاستثمارات الفرنسية المباشرة كما أن عدد الوظائف المحققة في قطاعات الإلكترونيك و تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المغرب تفوق حاليا 6000 شخص و ذات الأمر ينطبق على تونس .

3-الاستثمارات الصينية :

الصين هي الأخرى من الدول التي أغرتها السوق الجزائرية فعمدت إلى بحث فرص الشراكة والاستثمار عامة ، و يتخلى ذلك في مشروع الشراكة الذي قامت به الشركة الصينية

(سي أس سي أوسي) المتخصصة في مجال البناء السدود بالتعاون مع شركة كوسيدار و المتمثل في بناء سد بعين الدفلى في أفريل 2001.

خاتمـــــــة

اتضح من خلال الدراسة أنه بالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية،إلاأن حجم الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات،وبالخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تبعد كل البعد عن ماكان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب،من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفرعليها لاقتصاد الوطني،حيث تكشف الأرقام الإحصائية للنشاط الاستثماري مابين 1993 و 2003 مدى الازدواجية والضبابية. التي لاتزال قائمة بين الخطاب الرسمي والواقع والممارسة، فقيمة الاستثمارات المرصودة خلال العشر سنوات كاملة قاربت 4000مليار دينارأي حوالي 48 مليار دولار،إلاأنه لم تتجسد خلال هذه العشرية من الاستثمارات المعلن عنها سوى نسبة تفوق بقليل 7 بالمائة تقريبا.فعلى الرغم من اقرارات ترسانة من القوانين والتشريعات وتبني ترتيبات جديدة كان آخرها خلال الاجتماع الذي ضم مجمل مسئولي شركات التسييروالمساهمة ووزارات المساهمات وتطويرالاستثمارففي بداية شهرماي 2004 ،والذي اعتمد خططا جديدة لتوسيع صلاحيات شركات المساهمة فيمجال البحث عن الشركاء والخصخصة دون أن تتم مع ذلك تعديل الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها مجلس.،وقد تركزت مجمل انتقادات الخبراء الجزائرين والأجانب حول البطء المسجل في إحداث تغييرات فعلية وميدانية للمحيط الاقتصادي و مناخ الاستثمار،إذ على الرغم من تعاقب الحكومات وتوالي القرارات المتخذت لم تتم لحد الآن حل مشكل العقار و المشاكل المرتبطة بالتحويلات البنكية وتدابير والإجراءات الجمركة والتدابير الخاصة بالإجراءات الإدارية البيروقراطية فأما تتعلق بالسجل التجاري ،في الوقت الذي توالت فبه التصريحات المطمئنة باتجاه المستثمرين الأجانب بالخصوص إلا أن الرأس مال الأجنبي لاحظ التردد الذي يده المستثمر ونال محلى ونو هذا العامل شكل في حد ذاته مؤشرا بالنسبة لهم، وعلى الرغم من اعتماد الشباك الموحد في ستة ولايات وإنشاء الوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار، وقبول الجزائر بالتحكيم الدولي في كمل المنازعات والسماح بتحويل أرباح الشركات باستثناء تلك العاملة في الخدمات، فضلا عن عدم تحديد سقف المساهمة الأجنبية التي من الممكن أن تصل إلى نسبة 100 بالمائة، فإن تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات في مسار الاستثمار لازالت تشكل عائقا كبيرا بدليل إخفاق سلسلة من المشاريع المطروحة في إطار الخصخصة ابتداء من مشاريع مصانع الإسمنت ومصانع الآجر،وفتح رأسمال القرض الشعبي.

التوصيات

من بين التوصيات التي تمكن أن تساهم في دفع وتحفيزا لقطاع الخاص مايلي:

-إعادة ترشيد الحوافزالضريبة لجذب المزيد من الاستثمارات وذلك بالتركيز على مايلي:

-أن تتم وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومحددات مناخ الاستثمار والعوامل الأخرى المؤدية إلى جذب المزيد من الاستثمار،وفي إطار مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية المتوافقة.

-أن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية لا تعتبر دليلا على نجاح السياسة الضريبية،فالسياسة الضريبية الناجحة لست هيا لتي تمنح مزيدا من الحوافز الضريبية بل هي تلك التي تربط ببن الحوافز الضريبية وببن العوامل الأخرى التي تؤثر على قرارات الاستثمار.

-تجب أن تعمل سياسة الحوافز الضريبية على توجه الاستثما رالمباشر نحو المشروعات والأنشطة الإنتاجية، وخاصة المشروعات التصديرية.

-يجب الربط وبشكل مستمرما ببن الحوافزالضريبية ودرجة التحسن في مناخ الاستثمار فضلا على توافر العوامل الأخرى المؤدية إلى جذب الاستثمار.

ب– بنية أساسية مساعدة:

وذلك بالإنفاق على البنية التحتية الأساسية بهدف تشجي على لاستثمار حيث أن ضعف وقصور البنية التحتية تعد من العوامل المسؤولة على ضعف الإقبال على الاستثمار.

ج–الحوكمة الرشيدة:

وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على عوائق وشتى صور الفساد والتي تعرقل سرعة إتماما لإجراءات الحكومية.

د -منح الضمانات الكافية: من خلال العمل على تطوير السوق وزيادة الجاذبية الاستثمارية للبلد .

قائمة المراجع

القوانيين

1- القانون رقم 277/63 المؤرخ في26 جويلية، 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، جريدة الرسمية.

2- القانون رقم11/82 ، المؤرخ في 1982 المتضمن الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية.

3- القانون رقم12/93 المؤرخ في 5أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية.

قائمة الكتب

1 - أبو قحف أبو عبد السلام،اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،مصر : دار الجامعة الجديدة،الطبعة 2003.،

2 - أحمد علي ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربة ،الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،السنة 2002.

3- حسين عمر،الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 2000 .

4- دريد كمال أل شبيب،الاستثمار و التحليل الاستثماري،الأردن**:** دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،طبعة 2009.

5- خالد وهيبي الراوي،الاستثمار(مفاهيم- تحليل- إستراتيجية)الأردن: دارالميسرة للنشروالتوزيع والصناعة،الطبعة الأولى،1999.

6- جمال حلاوة علي صالح،مدخل إلى علم التنمية،عمان **:**دار الشروق لنشرى و التوزيع،الطبعة الاولى، السنة2009.

7- جمال زيدان،ادارة التنمية المحلية في الجزائر،بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع،الجزائر: دارالامة للطباعة والنشروالتوزيع ،طبعة ،2014.

8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية,الإسكندرية**:** الدار الجامعية ،طبعة،2004.

9 - عبد الله محمد قسم السيد ،التنمية في الوطن العربي، سرت **:** دار الكتاب الحديث ،الطبعة الأولى،السنة ،1994.

10-عثمان محمد غنيم،ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة (فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها)،عمان : دار صفاء،الطبعة الأولى،السنة2010.

11- عليوش قربوع كمال،قانون الاستثمارات في الجزائر،عنابة : ديوان المطبوعات الجامعية،دون ذكر الطبعة،السنة،1999.

12- ماجد أحمد عطا الله،ادارة الاستثمار،الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،السنة،2011.

13- محمد مصطفى الأسعد. التنمية في الألفية الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة أولى، 2000.

14- محمد منير حجاب،الإعلام و التنمية الشاملة،القاهرة **:** دار الفجر للنشر و التوزيع ،الطبعة الثانية،السنة،2000.

المذكرات

1- أعميري خالد،مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص، اقتصاد التنمية،2015.

2- تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و آثارها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستيرفي العلوم الاقتصادية،2004جامعة السانية وهران.

3- تومي عبد الرحمان،واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، 2000/2001.

4- حديد فاطمة،واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر،مذكرة التخرج لنيل، شهادة الماجستير في العلوم التجارية،جامعة سعيدة.

5- عبد القادر بابا ،سياسة الاستثمار في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط،2004.

7- فاروق سحنون،قياس أثر بعض المؤشرات الكمية على الاستثمار الاجنبي المباشر،دراسة حالة الجزائر،مذكرة الماجستير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ،2010.

8- شيخي مراد الاستثمار الأجنبي في الجزائر جامعة سعيدة: مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص المالية سنة 2005.

10- نوفل علي ،الاستثمار الأجنبي في الجزائر وعلاقته بالتنمية،مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس،تخصص مالية،نقود و بنوك،سنة،2007.

11- دحماني سامية ،تقيم مناخ الاستثمار ودوره في جدب الاستثمار الأجنبي،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،الجزائر،سنة،2001.

12- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة ،حالة الجزائر،رسالة ماجستير في علوم التسيير 2005،2006.

المواقع الالكترونية

عبد الرحيم وشكوري محمد، ص200،**1** - ://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf

2- http//www.alsabaah.com/paper.php ?so...page&sid29239

3- http//ar.wikipidia.org/wik.

4- www.acc4aarab.com/acc//showthread.php?t5409.

5- [1] www.kantakji.com/eiqh/files/economics/5503.

6-الوكالة الوطنية للاستثمار ، www.arabica.com مجلة اقتصادية.

المجلات :

1- بلكعبيات مراد، دفاترالسياسة والقانون، دورالدولة في منح الامتيازات في الاستثمارالجزائري،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة،الاغواط،الجزائر.

2- منصوري زين،واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،2005.

3- أثار السياسات الانفاقية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن و علاقات البيئة .

4- علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ،مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

5- ناجي بن حسين، تحليل و تقويم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ،2009.

6- مجلة الجدول مجلة الكترونية شهرية تعنى بالعلوم الإنسانية العدد 24 ، سبتمبر 2006 الموقع www.uluminsania.net

7- منصوري زين،واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ،مجلة اقتصاديات إفريقيا، 2005.

8- كمال شريط، تحليل واقع الاستثمارالأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة الجزائر،تونس و المغرب خلال الفترة،(2005،2010)،مجلة البحوث والدراسات العلمية،جامعة يحي فارس، تبسة، سنة2012.

الفهـــرس

البسملة	-
التشكرات	-
الإهداء	-
المقدمة العامة.	أ- ج
الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم الإستثمار والتنمية	
المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الإستثمار	05
المطلب الأول: تعريف الإستثمار وأنواعه	05
المطلب الثاني : تطور الإستثمار في الجزائر	13
المبحث الثاني: الإطار النظري لمفهوم التنمية	25
المطلب الأول: تعريف التنمية	25
المطلب الثاني: أهم عناصر التنمية	31
المطلب الثالث: الملامح الأساسية للتنمية	32
الفصل الثاني:مظاهر تأثير الإستثمار في مجال التنمية في الجزائر	
المبحث الأول: المناخ الإستثماري	35
المطلب الأول: مكونات المناخ الإستثماري	35
المطلب الثاني : أثار الإستثمار الأجنبي على الإقتصاد الجزائري	36
المبحث الثاني: دورالاستثمار الإجنبي في التنمية	40
المطلب الأول: العمالة	41
المطلب الثاني: التكنولوجيا	41
المطلب الثالث: الإرادات	42
المطلب الرابع : تطور الاقتصاد بصفة عامة	42
المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي في الجزائر	43
المطلب الأول: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر	43
المطلب الثاني : مكانة الجزائر في المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار	45
المطلب الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من طرف بعض رجال الاعمال العرب	51
المبحث الرابع : الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الجزائر	54
المطلب الأول: حصة الجزائر من الاستثمارات العربية	54

المطلب الثاني: الاستثمارات الاوروبية في الجزائر	56
المطلب الثالث: استثمارات باقي دول العالم	58
الخاتمة العامة.	59
قائمة المصادر والمراجع.	-
الفهرس	-